التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2024

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم، ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن بأن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2025
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نُسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2025
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/8976/2025
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2024 **4**

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام 5

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2024 **6**

التوجهات العالمية 6

عمليات الإعدام 8

أساليب الإعدامات في 2024 10

أحكام الإعدام 10

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة 11

عقوبة الإعدام في عام 2024: انتهاك للقانون الدولي 12

نظرة عامة على مستوى المناطق **14**

آسيا والمحيط الهادئ 14

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 21

الأمريكيتان 26

أوروبا وآسيا الوسطى 32

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 33

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2024 **38**

عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2024 38

أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2024 39

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 **40**

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 **42**

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 179/79 المُتخذ في 17 ديسمبر/كانون الأول 2024 **44**

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2024

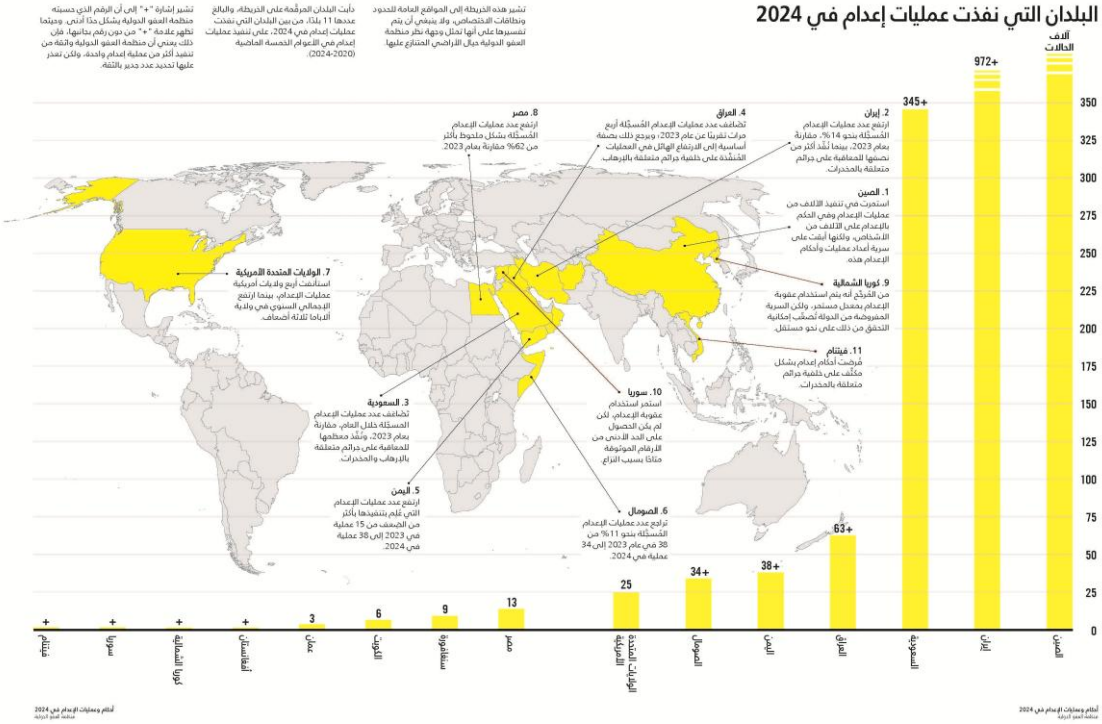

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام

يغطي التقرير الحالي التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2024. كما في السنوات الماضية، جمعت منظمة العفو الدولية المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، منها: الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص؛ والأحكام؛ والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم؛ والتقارير الإعلامية؛ وعلى النحو المحدد، من منظمات أخرى من المجتمع المدني.

وتقتصر تغطية منظمة العفو الدولية على عمليات الإعدام المنفذة، وأحكام الإعدام الصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة، عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديدًا. وفي العديد من البلدان، لا تنشر الحكومات معلومات بشأن استخدامها لعقوبة الإعدام. وتُعتبر البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من الصين وفيتنام. خلال عام 2024، لم يتوفر سوى القليل من المعلومات بشأن بعض البلدان - ولا سيما بيلاروس وكوريا الشمالية ولاوس - أو لم تتوفّر هذه المعلومات أبدًا، بسبب الممارسات التقييدية لهذه الدول. وعليه، وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام الحد الأدنى من الأعداد الذي جرى تسجيله. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية الإجمالية أعلى من ذلك.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديراتها للأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس هذا القرار قلق المنظمة من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام الأرقام. ولطالما حرصت المنظمة على أن توضّح أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع، نظرًا للقيود التي تفرضها الصين على الوصول إلى المعلومات. ولم تنشر الصين حتى اليوم أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنويًا. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق باستخدام عقوبة الإعدام في الصين.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير على الرابط التالي https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty/.

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما - على سبيل المثال، ماليزيا [[(22+)]] - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 22 عملية إعدام أو صدور هذا العدد من الأحكام أو من وجود هذا العدد من المحكوم عليهم بالإعدام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 22. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد بدون رقم - على سبيل المثال، عُمان (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو من صدور أحكام بالإعدام أو من وجود أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي والإقليمي، فإن علامة (+) قد حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سماته؛ أو أسلوب تنفيذ الدولة لعملية الإعدام. وتناضل المنظمة من أجل الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2024

> **"هذا القانون [بشأن إلغاء عقوبة الإعدام] هو أكثر من مجرد إصلاح قانوني؛ إنه بيان عن التزامنا بالعدالة والإنسانية [...] فنحن نقر بأهمية إعادة التأهيل والحاجة إلى المُضي قُدما بعيدًا عن الانتقام".**
>
> زيامبي زيامبي، وزير العدل والشؤون البرلمانية، في زيمبابوي [1]

التوجهات العالمية

أظهرت أرقام منظمة العفو الدولية، بشأن الاستخدام العالمي لعقوبة الإعدام في عام 2024، زيادةً كبيرةً في عمليات الإعدام المسجلة، بينما ظلَّ عدد البلدان التي نفَّذت عمليات إعدام هو أقل عددٍ مُسجَّل.

فقد سجَّلت منظمة العفو الدولية زيادة بنسبة 32% في عدد عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها عن العدد في عام 2023، مما يجعل العدد الإجمالي لعام 2024 أعلى رقم سنوي منذ عام 2015. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد الإعدامات في ثلاثة بلدان، هي إيران، والسعودية، والعراق.

ولم تشمل الأرقام الإجمالية المعروفة آلاف الأشخاص الذين يُعتقد أنهم أُعدموا في الصين، التي ظلَّت تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى العالم أجمع؛ وكذلك فيتنام وكوريا الشمالية، وهما بلدان يُعتقد أنهما يواصلان تنفيذ عمليات الإعدام على نطاق واسع، ولكن توجد فيهما قيود على الوصول إلى المعلومات.

وفي غضون عام 2024، ظلَّت عقوبة الإعدام أداةً بارزة تستخدمها عدة حكومات لإحكام السيطرة على السكان، ولخنق المعارضة، وتستهدف على وجه الخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان، والمتظاهرين، والمعارضين، والخصوم السياسيين، وتُؤثِّر تأثيرًا غير متناسب على المنتمين إلى أقليات عِرقية أو دينية ومن فئات اجتماعية واقتصادية محرومة. ومن بين الأمثلة على ذلك، استخدمت السلطات الإيرانية عقوبة الإعدام لمعاقبة أفراد تحدُّوا، أو يُعتقد أنهم تحدُّوا، مؤسسة الجمهورية الإسلامية وأيديولوجياتها السياسية والدينية خلال انتفاضة "المرأة-الحياة-الحرية"، التي اندلعت بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2022. وواصلت السلطات السعودية استخدام عقوبة الإعدام كسلاحٍ لإسكات المعارضة السياسية، ومعاقبة مواطنين ينتمون إلى الأقلية الشيعية في البلاد، ممن أيَّدوا المظاهرات "المناهضة للحكومة" التي اندلعت بين عامي 2011 و2013. وكان اللجوء إلى عقوبة الإعدام، للمعاقبة على تهمٍ ذات تعريفاتٍ فِضفاضة تتعلق "بالأمن" أو "الإرهاب"، أمرًا بارزًا في عدة بلدان.

---

[1] The Herald, “Zimbabwe abolishes death penalty”, 31 December 2024, https://www.herald.co.zw/zimbabwe-abolishes-death-penalty/

كما ظلَّت الفكرة الخاطئة بأن عقوبة الإعدام لها تأثير فريد في ردع الجريمة تُغذِّي سرديات خطيرة وغير إنسانية. ففي مارس/آذار، أعلن وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية رسميًا أن الحكومة قررت أن تستأنف تنفيذ عمليات الإعدام لمكافحة "الخيانة" في صفوف الجيش، في وقتٍ تشهد فيه البلاد تصاعدًا في النزاع المسلح، وكذلك لإنهاء العنف المميت الذي تمارسه عصابات في عدة مدن. وأعلنت السلطات العسكرية في بوركينا فاسو عن خططٍ لإعادة فرض عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية، بعد أن كانت قد أُلغيت في قانون العقوبات عام 2018، مما يُسلِّط الضوء على المخاوف الأمنية. وبينما كان الرئيس دونالد ترامب يستعد لتولي مهام منصبه في مطلع عام 2025، ذكر مرارًا استخدام عقوبة الإعدام كأداةٍ لحماية الناس من "عنف المغتصبين، والقتلة، والوحوش".[2]

كما كان الترويج لعقوبة الإعدام جزءًا من السرديات المضلِّلة والردود العقابية التي أشاعتها الحكومات في عدة دول لوضع حدٍ لاستخدام وبيع المخدرات. ولا تستوفي الجرائم المتعلقة بالمخدرات الحد الأدنى لمعيار "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام هذه العقوبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية؛ وقد ظلَّ استخدام هذه العقوبة يؤثِّر تأثيرًا غير متناسب على المنتمين إلى أقلياتٍ أو المنحدرين من بيئات محرومة اجتماعيًا واقتصاديًا. ومن بين جميع عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها في عام 2024، نُفِّذت نسبة 42% منها بشكل غير مشروع عقابًا على جرائم متعلقة بالمخدرات في أربعة بلدان (إيران، والسعودية، وسنغافورة، والصين).[3] على مدار العام، درست عدة بلدان تطبيق عقوبة الإعدام للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات، بما في ذلك في تونغا، وجزر الملديف، ونيجيريا.

وبالرغم من ذلك، أكَّدت التطورات في عام 2024 أن أقليةً متزايدة من البلدان هي التي تُبقي على استخدام عقوبة الإعدام. فللعام الثاني على التوالي، سجَّلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في أقل عددٍ من البلدان – 15.

وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، وقَّع رئيس زيمبابوي إيمرسون منانغاوا مشروع القانون المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية ليصبح قانونًا نافذًا. وفي وقت سابق من الشهر نفسه، قررت زامبيا، التي ألغت عقوبة الإعدام بشكل كامل في عام 2023، جعل الإلغاء أمرًا لا يمكن الرجوع فيه، وذلك بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى قيام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب باعتماد قرارها الخامس، الذي يدعو إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام، بيَّنت هذه التطورات أن إفريقيا لا تزال تمثِّل شعلة الأمل لإلغاء عقوبة الإعدام.

كما أظهر التقدم في بلدانٍ أخرى أن إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل على مستوى العالم سوف يُصبح مسألة وقتٍ فحسب، مع استمرار أنشطة كسب التأييد. وأدى إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية في ماليزيا في عام 2023، وما تبعه من عملية إعادة إصدار الأحكام، إلى خفض عدد الأشخاص الذين يتهدَّدهم خطر الإعدام بأكثر من 1,000 شخص. وكان من بين حالات الخفض الأخرى البارزة أن الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جو بايدن قرر تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد 37 شخصًا، من بين 40 محتجزين في قسم المحكوم عليهم بموجب القانون الفيدرالي؛ كما قرر روي كوبر، حاكم ولاية نورث كارولينا آنذاك، تخفيف 15 حكمًا بالإعدام مع نهاية العام.

وفي ديسمبر/كانون الأول، شهد التصويت على القرار العاشر للجمعية العامة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام تصويت أكثر من ثُلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار، وذلك للمرة الأولى. واستمر التأييد لهذا القرار في التزايد منذ المرة الأولى التي بدأ فيها اعتماد مثل هذه القرارات في عام 2007 (*الرسم 1*) مما يُثبت أن الدول تقترب بشكل مُطَّرد من رفض عقوبة الإعدام كعقوبةٍ مشروعة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[4] للمرة الأولى صوَّتت أنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وكينيا، والمغرب لصالح الدعوة إلى وقف استخدام عقوبة الإعدام، مما يعكس التقدم المُطَّرد والحوار المستمر نحو إلغاء عقوبة الإعدام على المستوى الوطني.

---

[2] Reuters, “Trump says he'll seek the death penalty for 'rapists, murderers, and monsters'”, 24 December 2024, https://www.reuters.com/world/us/trump-says-he-will-seek-death-penalty-rapists-murderers-monsters-2024-12-24/

[3] بسبب السرية المفروضة رسميًا، لم تتوفر تأكيدات بشأن فيتنام، ولكن يُعتقد أنه نُفِّذت هناك عمليات إعدام متعلقة بالمخدرات.

[4] منظمة العفو الدولية، "عالميًا: الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقترب خطوة إضافية من رفض المشروعية القانونية لعقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي"، 18 ديسمبر/كانون الأول 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/12/global-un-member-states-move-closer-to-rejecting-death-penalty-as-lawful-punishment-under-international-law/

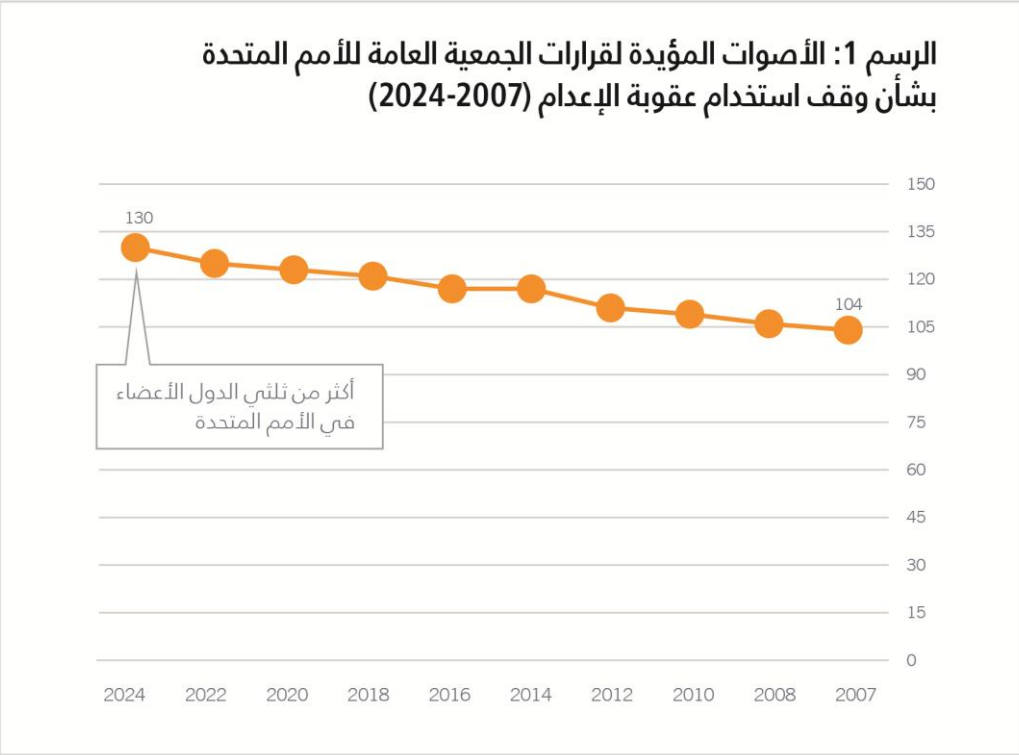

عمليات الإعدام

سجَّلت منظمة العفو الدولية 1,518 عملية إعدام في عام 2024، أي بزيادة بنسبة 32% (365) عن عمليات الإعدام المعروفة في عام 2023، وعددها 1,153 عملية. وهذا هو أعلى رقم تسجِّله منظمة العفو الدولية منذ الرقم المرتفع بشكل استثنائي الذي بلغ 1,634 في عام 2015 (انظروا *الرسم 2*).

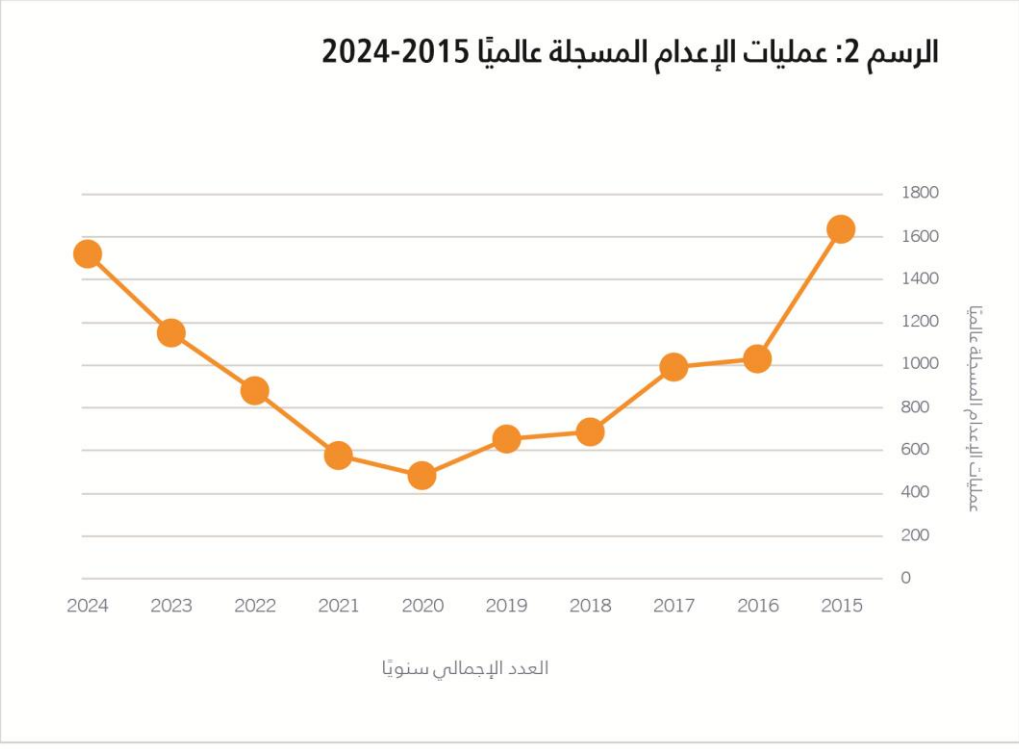

لا تشمل الأرقام الإجمالية المعروفة آلاف الأشخاص الذين يُعتقد أنهم أُعدموا في الصين، التي ظلت في عام 2024 تحتل المرتبة الأولى في تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى العالم أجمع.[5] وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تحديد الحد الأدنى من الأرقام الموثوقة لعمليات الإعدام التي تم تنفيذها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) وفيتنام، بلدان يُعتقد أنهما يواصلان معاقبة الأشخاص بالإعدام على نطاق واسع. ونظرًا لاستمرار الأزمة، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكُد من الأعداد في سوريا وفلسطين (دولة فلسطين)، إلا إنها تعتقد أن تنفيذ العمليات وإصدار أحكام الإعدام لا يزالان مستمرين.

ولهذا السبب، فإن الإجمالي العالمي المعروض في هذا التقرير يشكِّل الحد الأدنى الذي يصف جزئيًا فقط المدى الحقيقي للجوء الدول إلى تنفيذ عمليات الإعدام خلال العام.

عمليات الإعدام المُسجلة عالميًا في عام 2024

أفغانستان (+)، إيران (972+)، السعودية (345+)، سنغافورة (9)، سوريا (+)، الصومال (34+)، الصين (+)، العراق (63+)، عُمان (3)، فيتنام (+)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (6)، مصر (13)، الولايات المتحدة الأمريكية (25)، اليمن (38+).

وترجع الزيادة الكبيرة في الإجمالي العالمي المعروف بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في عمليات الإعدام في ثلاثة بلدان في الشرق الأوسط، وهي: إيران، والسعودية، والعراق. ففي إيران، أعدمت السلطات ما لا يقل عن 972 شخصًا، ويمثِّل هذا العدد زيادة بنسبة 14% عن العدد في عام 2023، وهو 853، كما إنه أعلى عدد مُسجَّل منذ عام 2015. وقد نُفِّذ ما لا يقل عن 52% من عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2024 التي عُلم بتنفيذها (505 عمليات) بحق أشخاصٍ أُدينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات، ليستمر بذلك الاتجاه المتصاعد المثير للقلق، منذ أن أعادت السلطات في عام 2021 إعمال السياسة العقابية المُشدَّدة تجاه قضايا المخدرات، مما أدى إلى تكثيف استخدامها غير المشروع لعقوبة الإعدام. وفي العراق، كان عدد عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها (63 عملية على الأقل) أعلى أربع مرات من العدد في عام 2023 (16 عملية على الأقل)، كما يمثِّل أعلى عدد مُسجَّل منذ عام 2019. وشملت جميع عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها أشخاصًا مدانين بجرائم متعلقة بالإرهاب. وازداد لجوء السلطات السعودية إلى تنفيذ عمليات الإعدام بمقدار الضِعف (ليصل العدد إلى 345 عملية على الأقل)، مقارنةً بالعام السابق (172)، وهو ما يمثِّل أعلى عدد من عمليات الإعدام تسجله منظمة العفو الدولية على الإطلاق في أي عامٍ مضى.

وشكَّلت عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها في إيران، والسعودية، والعراق 91% من إجمالي عمليات الإعدام المُسجَّلة على مستوى العالم، بينما استأثرت إيران وحدها بنسبة 64% منها.

كما سُجِّلت زيادات في عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها، وبالأخص في سنغافورة، التي تضاعفت فيها تقريبًا عمليات الإعدام (من خمسة في عام 2023 إلى تسعة في عام 2024)؛ ومصر، التي شهدت زيادة بمقدار ثُلثين (من ثمانية إلى 13)؛ واليمن، حيث زاد العدد الإجمالي السنوي بأكثر من الضعف مقارنةً بعام 2023 (من 15 على الأقل إلى 38 على الأقل). ويُعد العدد الإجمالي لعمليات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية (25) ثاني أعلى عدد سنوي منذ عام 2015 (28)، وهو يطابق العدد الإجمالي في عام 2018.

وانخفضت عمليات الإعدام المعروفة انخفاضًا طفيفًا في الصومال، من 38 عملية على الأقل إلى 34 عملية على الأقل.

وعُلم أنه تم إعدام نساء في إيران (30)، والسعودية (9)، والصين (+)، والعراق (1)، ومصر (2)، واليمن (2).

وسُجِّلت عمليات إعدام في 15 بلدًا، وهو أقل عدد يُسجل للعام الثاني على التوالي من البلدان التي نفَّذت عمليات إعدام، منذ أن بدأت منظمة العفو الدولية في رصدها. ولم تُسجَّل أي عمليات إعدام في بنغلاديش، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2018. ونفَّذت عُمان أولى عمليات الإعدام التي عُلم بها منذ عام 2021. وبسبب النزاع، لم تتوفر إحصائيات عن فلسطين (دولة فلسطين).

[5] في عام 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر أرقامها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وعوضًا عن ذلك، تحدت المنظمة السلطات أن تُثبت ما تدعيه بأنها تحقق هدفها المتمثِّل في تقليل معدل تطبيق عقوبة الإعدام بأن تنشر الأرقام بنفسها. ولم تكن هناك إلا معلومات قليلة أو جزئية مُتاحة بالنسبة لعدة بلدان أخرى (لمزيد من المعلومات، انظروا الجزء المعنون "ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام" في هذا التقرير).

البلدان التي عُلم بأنها نفذت عمليات إعدام في عام 2024، حسب الترتيب في المنظمات الحكومية الدولية

- **منظمة الدول الأمريكية:** نفَّذ بلد واحد من بين 34 بلدًا عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية.
- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:** نفَّذ بلد واحد من بين 57 بلدًا عمليات إعدام – الولايات المتحدة الأمريكية
- **الاتحاد الإفريقي:** نفَّذ بلَدان من بين 55 بلدًا عمليات إعدام – الصومال، ومصر
- **جامعة الدول العربية:** نفَّذت 8 بلدان من بين 22 بلدًا عمليات إعدام – السعودية، وسوريا، والصومال، والعراق، وعُمان، والكويت، ومصر، واليمن
- **رابطة أمم جنوب شرق آسيا:** نفَّذ بلَدان من بين 10 بلدان عمليات إعدام – سنغافورة وفيتنام
- **الكومنولث:** نفَّذ بلد واحد من بين 56 بلدًا عمليات إعدام – سنغافورة
- **المنظمة الدولية للفرانكفونية:** نفَّذ بلدان من بين 56 بلدًا عمليات إعدام – فيتنام، ومصر
- **الأمم المتحدة:** عُلم بتنفيذ عمليات إعدام في 15 دولة من بين 193 دولة عضو (8% من عضوية الأمم المتحدة) - أفغانستان، وإيران، والسعودية، وسنغافورة، وسوريا، والصومال، والصين، والعراق، وعُمان، وفيتنام، وكوريا الشمالية، والكويت، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن.

أساليب الإعدامات في 2024[6]

قطع الرأس	السعودية
الشنق	إيران، سنغافورة، سوريا، العراق، الكويت، مصر
الحقنة المميتة	الصين، فيتنام، الولايات المتحدة الأمريكية
الرمي بالرصاص	أفغانستان، الصومال، الصين، عُمان، كوريا الشمالية، اليمن
الخنق بغاز النيتروجين	الولايات المتحدة الأمريكية

أحكام الإعدام

سجَّلت منظمة العفو الدولية 2,087 حكمًا جديدًا بالإعدام في عام 2024، في انخفاض قدره 14% عن العدد الإجمالي المعروف لعام 2023 والذي بلغ 2,428. وقد شكّل العدد الإجمالي في عام 2023 أعلى عدد على الإطلاق منذ عام 2018، ونتيجة للانخفاض الذي شهده عام 2024، يصبح العدد السنوي أقرب إلى العدد المُسجل في عام 2022 (2,016). ومع ذلك، فإن التباين الكبير في توافر المعلومات عن أحكام الإعدام في بعض البلدان يجعل إجراء مقارناتٍ سنوية للأرقام الإجمالية العالمية أمرًا صعبًا من الناحية المنهجية.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية أحكامًا جديدة بالإعدام في 46 بلدًا، وهو عدد أقل بستة بلدان عن العدد في عام 2023 (52). ولم تتوفر أعداد عن فلسطين (دولة فلسطين)، بسبب النزاع المسلح الدائر هناك.

ولم يُعرف ما إذا كانت المحاكم في ثماني بلدان - تايوان، وجزر الملديف، وزيمبابوي، وغامبيا، وغيانا، وقطر، والكاميرون، وكوريا الجنوبية - قد حكمت على أشخاصٍ بالإعدام في عام 2024، في حين أنها فعلت ذلك في عام 2023. وفي أوغندا، وجنوب السودان، والسودان، عُرف أنه حُكم على أشخاص بالإعدام في عام 2024 بعد فترة توقف.

[6] على غرار الأعوام السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية أي أنباء عن تنفيذ أحكام إعدام قضائية بأسلوب الرجم في عام 2023. لكن اقترحت طالبان، وهي سلطات الأمر الواقع في أفغانستان، أنه قد يتم تنفيذ الرجم العلني حتى الموت لمعاقبة البالغين الذين يمارسون علاقات بالتراضي خارج إطار الزواج.

أحكام الإعدام المُسجلة عالميًا في عام 2024

إثيوبيا (3+)، الأردن (7+)، أفغانستان (+)، الإمارات العربية المتحدة (1+)، إندونيسيا (85+)، أوغندا (2+)، إيران (+)، باكستان (117+)، بنغلاديش (165+)، بوتسوانا (1)، بيلاروس (1)، تايلند (115)، ترينداد وتوباغو (1)، تنزانيا (12+)، تونس (12+)، الجزائر (8)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (125+)، جنوب السودان (3+)، سري لنكا (25+)، السعودية (+)، سنغافورة (5)، السودان (30+)، سوريا (+)، الصومال (17+)، الصين (+)، العراق (200+)، غانا (6)، فيتنام (150+)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (7+)، كينيا (3)، لاوس (2+)، لبنان (2+)، ليبيا (11+)، مالي (16+)، ماليزيا (24)، مصر (365)، المغرب والصحراء الغربية (2+)، موريتانيا (23+)، ميانمار (7+)، النيجر (16+)، نيجيريا (186+)، الهند (139)، الولايات المتحدة الأمريكية (26)، اليابان (3)، اليمن (

+).

وسجَّلت منظمة العفو الدولية زياداتٍ كبيرة في عدد أحكام الإعدام التي عُرف أنها صدرت في تونس (من ثلاثة على الأقل في عام 2023 إلى 12 على الأقل في عام 2024)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من 33 على الأقل إلى 125 على الأقل)، والعراق (من 138 على الأقل إلى 200 على الأقل)، وموريتانيا (من خمسة على الأقل إلى 23 على الأقل)، والنيجر (من ثمانية على الأقل إلى 16 على الأقل)، والهند (من 120 إلى 139)، واليمن (من 81 على الأقل إلى 152 على الأقل).

وسُجل انخفاض كبير في عدد أحكام الإعدام التي فُرضت في البلدان التالية: إندونيسيا (من 114 على الأقل في عام 2023 إلى 85 على الأقل في عام 2024)، بنغلاديش (من 248 على الأقل إلى 165 على الأقل)، الجزائر (من 38 على الأقل إلى ثمانية)، سري لنكا (من 40 على الأقل إلى 25 على الأقل)، الصومال (من 31 على الأقل إلى 17 على الأقل)، كينيا (من 131 إلى ثلاثة)، لبنان (من 11 على الأقل إلى اثنين على الأقل)، ليبيا (من 29 على الأقل إلى 11 على الأقل)، ماليزيا (من 38 على الأقل إلى 24)، مصر (من 590 إلى 365)، ميانمار (من 19 على الأقل إلى سبعة على الأقل)، نيجيريا (من 246 على الأقل إلى 186 على الأقل).

وعُلم بصدور أحكام بالإعدام على نساء في الأردن (2)، وإيران (+)، وباكستان (3)، وبنغلاديش (4)، وتايلند (20)، والصين (+)، والعراق (6)، وفيتنام (3)، والهند (8).

وفي نهاية عام 2024، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام على مستوى العالم 28,085 شخصًا على الأقل، من بينهم 11,667 (42%) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها.[7]

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة

سجَّلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيفٍ لأحكام الإعدام أو العفو عنها في 18 بلدًا: إثيوبيا، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بيلاروس، تايوان، ترينداد وتوباغو، جزر الملديف، العراق (بما في ذلك إقليم كردستان العراق)، فيتنام، كوريا الجنوبية، الكويت، كينيا، ماليزيا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.[8]

وسجَّلت منظمة العفو الدولية 9 حالات تبرئةٍ لأشخاصٍ محكوم عليهم بالإعدام في ثلاثة بلدان:[9] ماليزيا (5)، الولايات المتحدة الأمريكية (3)، اليابان (1).[10]

[7] بالنسبة للعديد من البلدان التي تعتقد منظمة العفو الدولية أن بها عددًا كبيرًا من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، لم تتوفر أرقام، أو كان من المستحيل تقدير رقمٍ موثوق به. ومن بين هذه البلدان إندونيسيا، وإيران، والسعودية، وسوريا، والصين، وكوريا الشمالية، ولاوس، وليبيا، ومصر، وميانمار.

[8] تخفيف الحكم هو إجراء يتم بمقتضاه تبديل حكم الإعدام بحكمٍ أقل شِدَّة، مثل السجن لمدة ما، وغالبًا ما يتولى ذلك القضاء في مرحلة الاستئناف، ولكن أحيانًا ما تتولاه السلطة التنفيذية أيضًا. أما العفو فيُمنح عندما يُعفى الشخص المُدان إعفاءً تامًا من أي عقوبة إضافية.

[9] التبرئة هي إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يُخلى لاحقًا طرف الشخص المُدان من المسؤولية، أو تُبرِّأ ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يُعد بريئًا في نظر القانون.

[10] Death Penalty Information Center, deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database

عقوبة الإعدام في عام 2024: انتهاك للقانون الدولي

استمر استخدام عقوبة الإعدام بطرقٍ انتهكت القانون الدولي والمعايير الدولية في عام 2024. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- نُفِّذ ما لا يقل عن 8 **عمليات إعدام علنية** في أفغانستان (4+) وإيران (4).
- أُعدم ما لا يقل عن 8 أشخاص - في إيران (4)، والصومال (4)[11] - بسبب جرائم وقعت عندما كانت أعمارهم **أقل من 18 عامًا**؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أشخاصًا آخرين من هذه الفئة ما زالوا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في إيران، وجزر الملديف، والسعودية.[12]
- كان هناك أشخاص من **ذوي الإعاقات العقلية أو الذهنية** مُحتجزين على ذمة أحكام بالإعدام في عدة بلدان، من بينها جزر الملديف، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
- عُلم بإصدار أحكام بالإعدام بعد إجراءات لا تستوفي **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في العديد من البلدان، بما في ذلك أفغانستان، وإيران، وباكستان، وبنغلاديش، والسعودية، وسنغافورة، والصين، والعراق، وكوريا الشمالية، ومصر، وميانمار، واليمن.
- استُخدمت **"اعترافات"** ربما انتُزعت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة** لإدانة أشخاصٍ والحكم عليهم بالإعدام في إيران والسعودية.
- صدرت أحكام إعدام **بدون حضور المتهم (غيابيًا)** في بنغلاديش، ولبنان، واليمن.
- صدرت **أحكام إعدام إلزامية** في إيران، وباكستان، وتريندادد وتوباغو، والسعودية، وسنغافورة، وغانا، ونيجيريا.[13]
- حكمت **محاكم عسكرية** على مدنيين بالإعدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار. وأصدرت **محاكم خاصة** أحكامًا بالإعدام في إيران، وباكستان، وبنغلاديش، والسعودية، والهند، واليمن.
- استُخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثم لا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي،[14] بما في ذلك:

---

[11] UN Office of the Special Representative of the Secretary-General for children and armed conflict, "Somalia: UN Officials Alarmed at Execution of Four Young People for Crimes Committed as Minor, Call for Release, Reintegration of Children in Detention", 3 September 2024, https://childrenandarmedconflict.un.org/2024/09/somalia-un-officials-alarmed-at-execution-of-four-young-people-for-crimes-committed-as-minor-call-for-release-reintegration-of-children-in-detention/

[12] كثيرًا ما يكون العمر الفعلي للمجناء محل نزاع، بسبب عدم وجود دليلٍ واضح على عمره، مثل شهادة التسجيل عند الولادة. ولذلك، ينبغي على الحكومات أن تُطبِّق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. ومن بين الممارسات الجيدة في مجال تقدير السن الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كلّ معيارٍ من هذه المعايير على نحوٍ يجعل قرينة الشك في مصلحة الحالات المتنازع فيها، بحيث يُعامل الفرد على اعتبار أن عمره كان أقل من 18 عامًا وقت وقوع الجريمة، وبناء على ذلك يجب ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات. ويتفق هذا النهج مع مبدأ إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفُضلى في جميع الإجراءات التي تخصُّ الأطفال، وذلك حسبما تقتضي المادة 3(1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

[13] قالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن "إلزامية عقوبة الإعدام تكتسي طابعًا تعسفيًا، إذ لا تترك للمحاكم المحلية أي هامش من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت الجريمة المعنية تستوجب عقوبة الإعدام، وما إذا كان يجوز إصدار الحكم بالإعدام على مرتكبها بالنظر إلى ظروفه الخاصة". اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6: الحق في الحياة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36 [3 سبتمبر/أيلول 2019]، الفقرة 37.

[14] حسبما تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6: الحق في الحياة، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36 [3 سبتمبر/أيلول 2019]، الفقرة 35.

– **الجرائم المتعلقة بالمخدرات:** سُجِّلت عمليات إعدام على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات في إيران (505، أي 52% من الإجمالي)، والسعودية (122، أي 35%)، وسنغافورة (8، أي 89%)، والصين (+).[15] وفي عام 2024، سجَّلت منظمة العفو الدولية 637 عملية إعدام تتعلق بالمخدرات، ويشكِّل هذا العدد 42% من إجمالي عمليات الإعدام المُسجَّلة على مستوى العالم، ويمثّل زيادة بنسبة 25% عن إجمالي الإعدامات في عام 2023 (508). ولم تتوفر المعلومات المتعلقة بفيتنام، والتي يُرجح كثيرًا أن تكون قد نفَّذت مثل هذه الإعدامات.

– عُلم بصدور 337 حكمًا جديدًا بالإعدام بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات في 13 بلدًا: إندونيسيا (64، أي 75% من الإجمالي)، إيران (+)، باكستان (2، أي 2%)، بنغلاديش (3، أي 2%)، سري لنكا (1، أي 4%)، سنغافورة (5، أي 100%)، الصين (+)،[16] العراق (122، أي 61%)، فيتنام (121، أي 81%)، الكويت (3، أي 43%)، لاوس (2، أي 100%)، ماليزيا (9، أي 38%)، اليمن (1، أي 1%). وفي تايلند، كان إجمالي عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام هو 364 في نهاية عام 2024، من بينهم 252 (69%) أُدينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات، بما في ذلك 37 امرأة.

– **الجرائم الاقتصادية**، مثل الفساد: الصين، وفيتنام

– أفعال تُعتبر جرائم ضد الدين، مثل **"الردَّة"** أو **"التجديف"**: باكستان.

– **العلاقة الجنسية** خارج إطار الزواج بين بالغين من الجنس نفسه أو الجنس المغاير بالتراضي: اليمن.

– **الاغتصاب:** إيران، بنغلاديش، السعودية (مع جرائم أخرى غير مُميتة)، الكويت، مصر، الهند، اليمن (مع الاختطاف).

– **أشكال مختلفة من "الخيانة"، و"الأفعال المناهضة للأمن القومي"، و"التعامل" مع جهة أجنبية، و"التجسُّس"، و"التشكيك في سياسات القائد"، والمشاركة في "حركات التمرد والإرهاب"، و"التمرد المسلح ضد الدولة/الحاكم" وغيرها من "الجرائم ضد الدولة "**، سواء أدت إلى خسائر في الأرواح أم لا: إيران، السعودية، غانا، اليمن.

[15] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.
[16] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.

نظرة عامة على مستوى المناطق

آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- ظلت السرية تكتنف استخدام عقوبة الإعدام في الصين، حيثما يُعتَقَد أن آلاف الأشخاص قد أُعدِموا أو حُكِم عليهم بالإعدام، وكذلك في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وفيتنام، اللتين لجأتا أيضًا إلى إعمال عقوبة الإعدام على نحو مُكثَّف.
- كانت الجهود المبذولة على صعيد الإجراءات العقابية للحد من الاتِّجار بالمخدرات وحيازتها لا تزال تدفع للجوء إلى هذه العقوبة القاسية في الصين وبعض البلدان في جنوب شرق آسيا.
- خففت المحكمة الاتحادية ومحكمة الاستئناف في ماليزيا أكثر من 1,000 حكم بالإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024
أفغانستان	+	+	+
إندونيسيا	0	85+	+
باكستان	0	117+	6,161[17]
بروناي دار السلام	0	0	+
بنغلاديش	0	165+	2,000+
تايلند	0	115	364
تايوان[18]	0	0	42[19]
تونغا	0	0	0
جزر الملديف	0	0	20[20]
سري لنكا	0	25+	1,000+
سنغافورة	9	5	40+
الصين	+	+	+

[17] Justice Project Pakistan, “Death Penalty in Pakistan: Data Mapping Capital Punishment", October 2024, https://jpp.org.pk/wp-content/uploads/2024/10/Death-Penalty-2024.pdf

[18] Taiwan Alliance to End the Death Penalty

[19] من بينهم 37 شخصًا أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضدهم.

[20] من بينهم أربعة أشخاص أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضدهم.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024
فيتنام	+	150+	1,200+
كوريا الجنوبية	0	0	57[21]
كوريا الشمالية	+	+	+
لاوس	0	2+	+
ماليزيا	0	24	99+[22]
ميانمار	0	7+	+
الهند[23]	0	139	564
اليابان	0	3	106[24]

كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال تشهد أعلى أعداد عمليات الإعدام المُنفَّذة في العالم، إلا أن السرية وغير ذلك من الممارسات التقييدية التي تنتهجها بعض الدول جعلت تقديم الأرقام الكاملة أمرًا مستحيلًا على منظمة العفو الدولية. وعلى وجه التحديد، كانت البيانات حول استخدام عقوبة الإعدام لا تزال تُصنَّف على أنها من أسرار الدولة في الصين وفيتنام، بينما ظلت سبل الاطلاع على المعلومات في كوريا الشمالية خاضعة للقيود المُشدَّدة؛ ومن ثَمَّ، لم تعكس البيانات على مستوى المنطقة والمستوى العالمي واقع اللجوء إلى إعمال هذه العقوبة.

إضافةً إلى ذلك، سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات إعدام في أفغانستان وسنغافورة. ففي سنغافورة، نفذت الحكومة ضِعف عمليات الإعدام تقريبًا التي نفذتها في 2023 (تسع عمليات مقارنةً بخمس عمليات)، وقد نُفِّذَت ست عمليات منها خلال شهرين (*الرسم 3*).

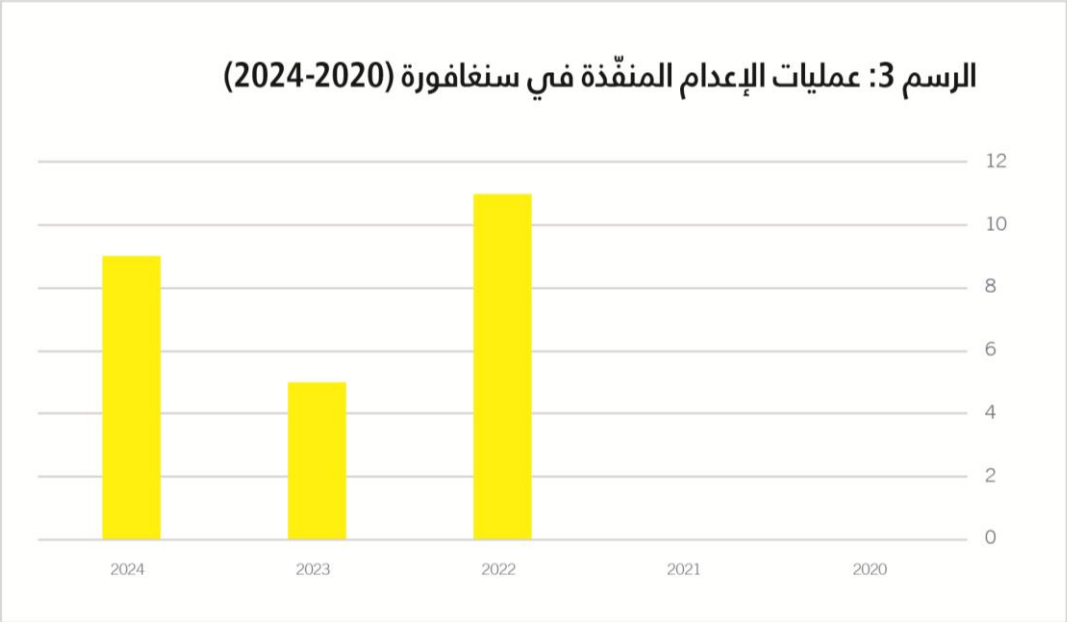

[21] من بينهم أربعة مُدانين بموجب القانون العسكري.
[22] أشارت الأرقام التي أصدرتها إدارة السجون في مارس/آذار 2025 إلى أنه اعتبارًا من 22 يناير/كانون الثاني 2025 كان 140 شخصًا في ماليزيا من بين المحكوم عليهم بالإعدام وقد تضمنوا 40 شخصًا حُكم عليهم على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. برلمان ماليزيا، الاجتماع الأول، الولاية الرابعة للبرلمان الخامس عشر، من 3 فبراير/شباط إلى 6 مارس/آذار 2025، سؤال خطي رقم 552.
[23] Project 39A, "Death Penalty in India: Annual Statistics Report", January 2025, https://www.project39a.com/annual-statistics-2024
[24] أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضدهم.

وفي بنغلاديش، حيثما تولت حكومة مؤقتة جديدة مهامها في أغسطس/آب، لم يُسجَّل تنفيذ أي عمليات إعدام لأول مرة منذ 2018. وفي سبتمبر/أيلول، وَرَدَت أنباء تفيد بأن السلطات العسكرية في ميانمار قد أعدمت شخصين، إلا أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحقق من صحة هذه المعلومات.

وعُلِم بصدور 843 حكمًا جديدًا بالإعدام على الأقل في المنطقة خلال العام. وقد شكَّل هذا العدد تراجعًا بواقع 105 أحكام أو بنسبة 11% مقارنةً بالعدد المُسجَّل في عام 2023 (948 حكمًا على الأقل). ومع ذلك، قد يرجع هذا التفاوت عمومًا إلى التغييرات التي أُجرِيَت على المنهجية التي تتبعها منظمة العفو الدولية في رصد الأعداد بفيتنام أو التغييرات المتعلقة بسبل الاطلاع على المعلومات الرسمية في بلدان أخرى. وسُجِّلَ أبرز ارتفاع لعدد أحكام الإعدام خلال العام في باكستان (التي وصلت إلى 117 حكمًا على الأقل في 2024 من 102 حكم على الأقل في 2023) والهند (التي وصلت إلى 139 حكمًا من 120 حكمًا).

وتراجع عدد أحكام الإعدام التي عُلِم بها في إندونيسيا (إلى 85 حكمًا على الأقل في 2024 من 114 حكمًا على الأقل في 2023)، وفي بنغلاديش (إلى 165 حكمًا من 248 حكمًا على الأقل)، وفي لاوس (إلى حكمين على الأقل من أربعة أحكام على الأقل)، وميانمار (إلى سبعة أحكام على الأقل من 19 حكمًا على الأقل). ولم ترصد منظمة العفو الدولية صدور أي أحكام جديدة بالإعدام في تايوان وجزر الملديف وكوريا الجنوبية، ما ترتب عليه انخفاض عدد البلدان التي عُلِم بإصدارها لأحكام إعدام خلال 2024 إلى 15 بلدًا.

واستمر استخدام عقوبة الإعدام، في أرجاء المنطقة، على نحو ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية في حالات تضمنت توقيع العقوبة بعد إجراءات قضائية جائرة أو باعتبارها عقوبة إلزامية أو للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات وجرائم أخرى لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" (تلك التي تنطوي على القتل العمد)، والتي يجب أن يقتصر عليها استخدام عقوبة الإعدام.

وأوردت وسائل الإعلام والأمم المتحدة أنباءً حول تنفيذ حركة طالبان بوصفها سلطات الأمر الواقع في **أفغانستان** لأربع عمليات إعدام علنية على الأقل.[25] وفي مارس/آذار، أفاد زعيم حركة طالبان، هبة الله أخوند زاده، بأن البالغين الذين يقيمون علاقات خارج إطار الزواج بالتراضي قد يُعاقَبون بالرجم العلني حتى الموت.[26]

ومن بين 165 حكمًا جديدًا بالإعدام سجلته منظمة العفو الدولية في **بنغلاديش**، أُصدِر ثلاثة أحكام للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات، تضمنوا حكمًا واحدًا صدر ضد امرأة، و12 حكمًا على خلفية الاغتصاب، بينما صدرت بقية أحكام الإعدام على خلفية جرائم تضمنت القتل العمد. ونُطِق بخمسة من هذه الأحكام بدون حضور المتهمين، بينما صدر 32 حكمًا عن محاكم خاصة، من بينها محاكم المحاكمات العاجلة. وحُكِم على أربع نساء في المجمل بالإعدام.

واصلت سلطات **الصين** إبقاءها على سرية المعلومات حول استخدام عقوبة الإعدام، وإن كانت قد استمرت في محاولتها لمُعادَلة ذلك بالإفصاح بين الفينة والأخرى عن بعض الحالات، على ما يبدو لتبعث برسالة مفادها أنه لن يجري التهاون بشأن الجرائم أو المُعارَضة، ولكي تفرض الدولة سيطرتها على الشعب.

وأُفصِح عن معلومات حول عمليات الإعدام، خلال العام، في التوجيهات القضائية أو في حديث وسائل إعلام الدولة، التي أدلت بتعليقات تُبيِّن مدى فداحة الظروف التي وقعت في ظلها الجرائم، وذلك لتذكير أفراد الشعب بالعقاب الشديد الذي ينتظر مرتكبي جرائم معينة.[27] وفي بعض الحالات، استُخدمت عقوبة الإعدام لمعاقبة جرائم جنسية غير قاتلة بحق أطفال، بالإضافة إلى الاتجار بالأطفال.[28] وكما بدا، عُوقِب على جرائم أخرى بالإعدام، من بينها الجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم الاقتصادية مثل الفساد. وسجلت منظمة العفو الدولية سبعة أحكام بالإعدام للمعاقبة على الفساد، من بينها ستة أحكام وَرَدَت فيها إمكانية التخفيف بعد مرور عامين (أحكام إعدام مع إيقاف التنفيذ). ويُعَد استخدام عقوبة الإعدام للمعاقبة على جميع هذه الجرائم انتهاكًا للقانون الدولي والمعايير الدولية؛ إذ أنها لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة"، التي يجب أن يقتصر عليها استخدام هذه العقوبة.

واتضح أيضًا من المعلومات المُفصَح عنها فيما يتعلق بهذه الجرائم كيف أُستُخدِمَت عقوبة الإعدام باعتبارها أداةً لبناء الثقة في مؤسسات الدولة، بجعل المسؤولين المُدانين بالجرائم عبرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وَرَدَت أنباء

---

[25] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تعليق المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جيريمي لورانس على عمليات الإعدام العلنية في أفغانستان"، 28 فبراير/شباط 2024، https://www.ohchr.org/ar/statements/2024/02/comment-un-human-rights-spokesperson-jeremy-laurence-public-executions

[26] Amu TV, "Taliban leader suggests implementing Sharia law could lead to stoning, beating of women", 24 March 2024, https://amu.tv/88500/

[27] Global Times, "China's top court and women's federation release typical cases to raise awareness to prevent domestic violence", 25 November 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202411/1323746.shtml

[28] China Daily, "SPC approves executions of 3 high-profile killers", 1 February 2024, https://www.chinadaily.com.cn/a/202402/01/WS65baebc9a3104efcbdae906f.html؛ "Three child rapists executed after top court approves sentence", 13 November 2024, https://www.chinadaily.com.cn/a/202411/13/WS67348aa7a310f1265a1cd2f1.html؛ Global Times, "China's top court and women's federation release typical cases to raise awareness to prevent domestic violence", 25 November 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202411/1323746.shtml؛ China Daily, "Wuxi campus killer Xu Jiajin executed after court approval", 20 January 2025, https://www.chinadaily.com.cn/a/202501/20/WS678dff9ea310a2ab06ea8137.html

تفيد بإعدام مسؤول عام في مقاطعة شانشي في يوليو/تموز بتهمة الاتِّجار بالمخدرات؛[29] وأُعدِم الأمين السابق للجنة عاملة في الحزب الشيوعي الصيني في منغوليا الداخلية في ديسمبر/كانون الأول، بعدما أُدِين بالفساد وتلقي الرشوة واختلاس الأموال العامة والتواطؤ مع عصابة إجرامية.[30]

وتَواصل استخدام عقوبة الإعدام لتوجيه الرسائل السياسية واستهداف المُعارِضين؛ ففي 5 فبراير/شباط، حُكِم على الكاتب الصيني الأسترالي يانغ هينغ جون بالإعدام (مع إمكانية تأجيل تنفيذ الحكم بعد عامين) بتهمة التجسس، بعد محاكمة جائرة في جلسة مغلقة.[31] وفي 21 يونيو/حزيران، أصدرت المحكمة الشعبية العليا في الصين، بالاشتراك مع النيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام ووزارة أمن الدولة ووزارة العدل، مبادئ توجيهية بعنوان "آراء حول معاقبة دعاة 'استقلال تايوان' المتشددين على ممارستهم لأنشطة ذات نزعة انفصالية أو التحريض على فعلها، بموجب القانون". وحثت هذه التوجيهات المحاكم الأدنى درجة ومختلف الوكالات الحكومية ووكالات إنفاذ القانون على مقاضاة الأشخاص ومعاقبتهم على مختلف الأعمال التي يُستَهدَف بها استقلال تايوان عن الصين، باعتبارها جرائم تمس الأمن الوطني، والتي تتضمن أعمالًا سلمية.[32]

وفي **الهند**، أظهرت الأرقام الصادرة عن مشروع 39 أ (Project 39A) بالجامعة الوطنية للقانون في دلهي أن عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بلغ أعلى مستوياته منذ عقدين في نهاية عام 2024.[33] وفي 2 سبتمبر/أيلول 2024، دخل قانون أباراجيتا بشأن حماية (النساء والأطفال) لسنة 2024 حيز النفاذ في ولاية البنغال الغربية.[34] وفُرِضَت عقوبة الإعدام الإلزامية، بموجب التعديلات المُجراة، للمعاقبة على الاغتصاب المقترن بظروف مُشدِّدة للعقوبة والذي يفضي إلى الموت أو حالة إنباتية مستديمة، وكذلك عقوبة الإعدام القائمة على السلطة التقديرية للمعاقبة على اغتصاب النساء.[35]

وصدر 64 حكمًا بالإعدام من أصل 85 حكمًا جديدًا سجلته منظمة العفو الدولية في **إندونيسيا** للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات، و21 حكمًا للمعاقبة على القتل. وفي ديسمبر/كانون الأول، أُعِيد خمسة رجال وامرأة واحدة محكوم عليهم جميعًا بالإعدام إلى موطنهم الأصلي بموجب اتفاقيات أُبرِمَت بين الحكومة الإندونيسية ونظيرتيها الأسترالية والفلبينية.[36]

ولم يُسجَّل تنفيذ أي عمليات إعدام في **اليابان** للعام الثاني على التوالي. وفي 26 سبتمبر/أيلول 2024، برأت محكمة مقاطعة شيزوكا ساحة هاكامادا إيواو، الذي أمضى أطول مدة داخل السجن أمضاها أي سجين محكوم عليه بالإعدام حول العالم.[37] وخلال محاكمته للمرة الأولى في عام 1968، أُدِين هاكامادا بقتل صاحب عمله وأسرة صاحب العمل، بالاستناد على نحو كبير إلى "اعتراف" مُنتَزَع منه قسرًا تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والذي تراجع عنه لاحقًا في المحاكمة. وبعد ظهور أدلة خاصة بفحص الحمض النووي أثارت الشكوك بشأن مدى مصداقية الحكم بإدانة هاكامادا، أمرت محكمة مقاطعة شيزوكا بإعادة محاكمته في مارس/آذار 2014 وأُفرِج عنه من السجن. ومع استئناف النيابة مرارًا وتكرارًا لقرار المحكمة، استغرق الأمر ما يقرب من عشرة أعوام لتبدأ إعادة محاكمته في أكتوبر/تشرين الأول 2023، مع استمرار الدولة في مطالبتها بتوقيع عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة محتملة.

وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول، اختتمت المحكمة الاتحادية في **ماليزيا** مراجعتها لأحكام الإعدام الإلزامية على الأشخاص الذين استنفدوا بالفعل جميع السبل العادية أمامهم للاستئناف، عندما أصبح توقيع هذه العقوبة خاضعًا للسلطة التقديرية في يوليو/تموز 2023.[38] وفي أعقاب إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية، مُنِحَت المحكمة الاتحادية

---

[29] mw.cn, 一公职人员贩毒被执行死刑 [Public official executed for drug trafficking], 22 July 2024, https://m.gmw.cn/2024-07/22/content_1303798043.htm

[30] China Daily, "Former Inner Mongolia official executed for corruption-related crimes", 17 December 2024, https://www.chinadaily.com.cn/a/202412/17/WS67610ab2a310f1265a1d35f8.html

[31] BBC News, "Yang Hengjun: Australian writer given suspended death sentence in China", 5 February 2024, https://www.bbc.co.uk/news/world-australia-68201475

[32] Amnesty International, "China: Judicial guidelines to curtail activism for Taiwan a further blow for human rights protections" (ACT 50/8276/2024), 11 July 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/8276/2024/en/

[33] Project 39A, "Death Penalty in India: Annual Statistics Report", January 2025, p.6, https://www.project39a.com/annual-statistics-2024

[34] Kolkata Gazette, No. WB(Part-IV)/2024/SAR-14 of 2 September 2024, https://prsindia.org/files/bills_acts/bills_states/west-bengal/2024/Bill14of2024WB.pdf

[35] Project 39A, "What is the 'Aparajita Women and Child Bill'?", 20 December 2024, https://p39ablog.com/2024/12/aparajita-bill-explained/

[36] The Guardian, "'Human body can only take so much': home in Australia, remaining Bali Nine face their new normal", 16 December 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/dec/16/bali-9-australia-return-scott-rush-michael-czugaj-townsville-bishop-timothy-harris؛ Amnesty International Indonesia, "Indonesia: Transfer of woman on death row to the Philippines must be a pivotal moment towards abolishing death penalty", 19 December 2024, https://www.amnesty.id/kabar-terbaru/siaran-pers/indonesia-transfer-of-woman-on-death-row-to-the-philippines-must-be-a-pivotal-moment-towards-abolishing-death-penalty/12/2024/

[37] Amnesty International, "Japan: Acquittal of man who spent 45 years on death row pivotal moment for justice", 26 September 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/09/japan-acquittal-of-man-who-spent-45-years-on-death-row-pivotal-moment-for-justice/

[38] برلمان ماليزيا، الإجابة المُقدَّمة إلى البرلمان، الاجتماع الأول، الولاية الرابعة للبرلمان الخامس عشر، فبراير/شباط 2025، السؤال رقم 86. أُلغِيَت عقوبة الإعدام الإلزامية بموجب قانون إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية لسنة 2023 (القانون رقم 846).

صلاحية خاصة لإجراء مراجعة للأحكام، مع وصول عدد المتقدمين بطلبات لإعادة النظر في أحكام الإعدام ضدهم 936 شخصًا.[39] وتبيَّن من الأرقام التي أطلعت المحكمة الاتحادية منظمة العفو الدولية عليها أن أحكام الإعدام الصادرة ضد 761 رجلًا و93 امرأة قد خُفِّفَت بموجب عملية إجرائية مؤقتة لإعادة إصدار الأحكام (أي 854 شخصًا أو 91% من المتقدمين بطلبات لإعادة النظر في الأحكام الصادرة ضدهم)؛ وقد خُفِّفَت الأحكام الصادرة ضد 46 شخصًا آخرًا، من بينهم 3 نساء، بموجب العملية الإجرائية العادية لإعادة النظر. وفي المجمل، خففت المحكمة الاتحادية 900 حكم بالإعدام. إضافةً إلى ذلك، خففت محكمة الاستئناف 116 حكمًا بالإعدام في 2024. وقبل إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية، كان عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في البلاد 1,337.[40]

وأيدت المحكمة الاتحادية 43 حكمًا بالإعدام، صدروا جميعًا ضد رجال أُدِينوا بالقتل، استنادًا إلى ولايتها المؤقتة، وأربعة أحكام أخرى ضد رجال أُدِينوا بالقتل، استنادًا إلى ولايتها العادية. وأشارت الأرقام التي عُرِضَت على البرلمان في فبراير/شباط 2025 إلى الإلغاء الإداري للطلبات المُقدَّمة في 22 دعوى أخرى ووفاة أربعة أشخاص قبل إتمام العملية الإجرائية لإعادة إصدار الأحكام بشأن دعاواهم.

وأشارت الأرقام الرسمية التي أُطلِعَت عليها منظمة العفو الدولية إلى إصدار 24 حكمًا جديدًا بالإعدام خلال العام، بما في ذلك ستة أحكام صادرة عن محكمة الاستئناف. وصدرت تسعة من هذه الأحكام ضد رجال أُدِينوا بالاتِّجار بالمخدرات.

وأعلن وزير الأمن القومي والتكنولوجيا في **جزر الملديف**، علي إحسان، عدة مرات خلال العام أن حكومة البلاد ستتخذ خطوات بصدد استئناف تنفيذ عقوبة الإعدام.[41] وفي أغسطس/آب، صرح أيضًا أن وزارته قد بعثت بمشروع تعديلات تشريعية إلى النائب العام لفرض عقوبة الإعدام على جريمة الاتِّجار بالمخدرات.[42]

وواصلت السلطات العسكرية في **ميانمار** استخدامها لعقوبة الإعدام باعتبارها أداةً للنيل من المُعارِضين السياسيين في ظل بواعث القلق بشأن الإجراءات القضائية الجائرة. وقد صدرت سبعة أحكام إعدام جديدة على الأقل على نشطاء مُتهمين بقتل امرأتين.[43] وجمعت جمعية مساعدة السجناء السياسيين غير الحكومية تقارير تفيد بصدور خمسة أحكام إعدام أخرى عن محاكم عسكرية بموجب قانون مكافحة الإرهاب.[44]

أما في **كوريا الشمالية**، فقد استحال مجددًا على منظمة العفو الدولية أن تتحقق من المعلومات الواردة بشأن استخدام عقوبة الإعدام في البلاد، نظرًا إلى انعدام الشفافية والافتقار إلى أي مصادر إعلامية مستقلة، فضلًا عن القيود المفروضة على الوصول إلى البلاد. وأوردت وسائل إعلام أجنبية أنباءً حول تنفيذ العديد من عمليات الإعدام، منها ما نُفِّذ للمعاقبة على أفعال إما لم تستوفِ حد "أشد الجرائم خطورة" التي يجب أن يقتصر عليها استخدام عقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي، أو لم تشكل جرائم جنائية معترف بها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.[45]

وأُصدِر 103 أحكام من أصل 117 حكمًا جديدًا بالإعدام سجلتهم منظمة العفو الدولية في **باكستان**، للمعاقبة على جرائم اشتملت على القتل، بينما صدرت تسعة أحكام للمعاقبة على "التجديف"، وهو فعل لا يشكل جريمة جنائية معترف بها تتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة"؛ وصدرت ثلاثة أحكام بالإعدام للمعاقبة على جرائم متعلقة بالإرهاب وحكمان بتهمة الاتِّجار بالمخدرات. وكانت توجد ثلاث نساء من بين المحكوم عليهم بالإعدام، اثنتان منهن بتهمة القتل وواحدة بتهمة "التجديف". وحكمت محاكم مكافحة الإرهاب بالإعدام على 14 رجلًا، بينما صدرت 10 أحكام عن المحاكم الخاصة الأخرى، التي تتضمن محاكم المحاكمات الجنائية النموذجية، وهي محاكم خاصة أُنشِئَت في 2019 خصيصًا للنظر في الدعاوى الجنائية المتراكمة.

وفي **سنغافورة**، نُفِّذَت جميع عمليات الإعدام ضد تسعة رجال، بموجب أحكام بتوقيع عقوبة الإعدام الإلزامية. وقد أُدِين ثمانية منهم بجرائم متعلقة بالمخدرات، من بينهم اثنان وجد القاضي أنهما "ناقلان للمخدرات"، ولكن لم يحق

---

[39] بموجب قانون تنظيم مراجعة أحكام الإعدام والسجن مدى الحياة (الولاية المؤقتة للمحكمة الاتحادية) لسنة 2023 القانون رقم 847). وأُعيد النظر في حالة 120 شخصًا آخرًا؛ إذ حُكِم عليهم بالسجن مدى الحياة، وقد استنفدوا بالفعل جميع الإجراءات القضائية العادية المتاحة أمامهم. وجاءت تلك الأرقام في الإجابة المُقدَّمة إلى البرلمان، الاجتماع الأول، الولاية الرابعة للبرلمان الخامس عشر، فبراير/شباط 2025، السؤال رقم 86.

[40] الإجابة الخطية المُقدَّمة إلى البرلمان، الاجتماع الثالث، الولاية الخامسة للبرلمان الرابع عشر، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

[41] The Sun, "Maldives readies introducing death penalty: Home Minister", 22 October 2024, https://english.sun.mv/92733

[42] PSM Maldives, "Proposed law amendment to impose death penalty for drug smugglers", 15 August 2024, https://www.psmnews.mv/en/142188
The death penalty was not included in draft amendments introduced in February 2025

[43] Radio Free Asia, "Myanmar's junta imposes multiple death sentences on activists", 7 March 2024, https://www.rfa.org/english/news/myanmar/death-penalty-03072024185517.html

[44] Assistance Association for Political Prisoners, *Sentenced database*, https://airtable.com/appHDJLeiPsMGFJ7s/shriEaQw2eWEEU7zr/tbldh7ajAunXjn6eP

[45] Among other examples, Korea Times, "N. Korea ramps up public executions of people distributing S. Korean movies: unification ministry", 27 June 2024, https://www.koreatimes.co.kr/www/nation/2025/02/103_377602.html
Radio Free Asia, "North Korea executes 2 women who fled and were forcibly repatriated from China", 17 September 2024, https://www.rfa.org/english/news/korea/north-korea-china-forced-repatriation-escapees-execution-09172024143449.html

لهما أن يصدر الحكم عليهما بموجب السلطة التقديرية؛ إذ أن النيابة لم تصدر لهما شهادة تفيد بتعاونهما في تعطيل أنشطة الاتِّجار بالمخدرات.[46]

وصدرت خمسة أحكام جديدة بالإعدام، خلال العام، باعتباره عقوبة إلزامية للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وفي إحدى الدعاوى، خلص القاضي إلى أن المتهم قد استوفى الشرط المتعلق بـ"ناقل المخدرات"، إلا أن النيابة لم تصدر له شهادة تفيد بمساعدته، ما أزال، بالتالي، أي إمكانية للحكم عليه بموجب السلطة التقديرية.

وأبدت حكومة سنغافورة، خلال العام، إصرارًا مخيفًا على تنفيذ عمليات الإعدام؛ ففي أربع حالات في أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول، مضت السلطات قدمًا في تنفيذ عمليات الإعدام، على الرغم من أن الرجال المُنفَّذ فيهم الإعدام كانوا قد تقدموا بدعاوى مدنية أخرى لم يكن قد بُتَّ فيها بعد، وكان قد تقدم أحدهم بطلب لمراجعة دعوى جنائية ضده، لم يكن قد صدر بشأنه قرار بعد.[47] وقد انتهك ذلك ضمانات الأمم المتحدة التي تحظر عمليات الإعدام، قبل البت في دعاوى الاستئناف المُقدَّمة.[48] إضافةً إلى ذلك، في يونيو/حزيران، أجرت وزارة الداخلية مراجعة للإجراء الذي يُرسَل بموجبه إخطار بموعد تنفيذ أحكام الإعدام؛ وترتب عليها تقصير المهلة الممنوحة للأشخاص الذين أُصدِرَت لهم مذكرات بتنفيذ الإعدام إذا كان قد أُوقِف قرار إعدامهم مؤقتًا بعد انقضاء نصف المهلة الممنوحة بموجب الإخطار الأول.[49]

وأُجرِيَت تغييرات تشريعية حملت في طياتها المزيد من القيود على الأشخاص المحتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام فيما يتعلق بإمكانية التقدُم بطلبات لوقف تنفيذ إعدامهم مؤقتًا وإعادة النظر في حالاتهم.[50] ودخل قانون الطلبات اللاحقة لاستئناف الأحكام في الدعاوى المنطوية على عقوبة الإعدام لسنة 2022، حيز النفاذ في 28 يونيو/حزيران 2024؛ وينص على إجراء خاص بمراجعة الطلبات المُقدَّمة في تلك الدعاوى، بعد إتمام العملية الإجرائية العادية لاستئناف الأحكام.[51] ويُفرَض بموجب الإجراء الجديد فعليًا قيودًا على تحديد الدواعي والظروف التي تُجيز التقدُم بطلبات الاستئناف، بما في ذلك طلب وقف تنفيذ الإعدام.[52] كان يُستَهدَف بمشروع (تعديل) قانون (حماية) القضاء وإقامة العدالة، الذي طُرِح على البرلمان في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024، توسيع نطاق انطباق الظروف التي قد تجعل فعلًا ما يصل إلى درجة ازدراء المحكمة بموجب قانون (حماية) القضاء وإقامة العدالة لسنة 2016، ليشمل ذلك أي طرف أو أي محام يشرع في رفع دعوى أو عدة دعاوى قضائية، حينما يكون أي منهما على علم أو يكون على أي منهما العلم بأن الدعوى أو الدعاوى تهدف إلى الخداع أو التضليل أو تقوم على أسس زائفة أو تخلو على نحو جلي من أي أسس سليمة أو يُستَهدَف بها استغلال المحكمة لتحقيق غرض خفي أو غاية غير سليمة، وكذلك أي شخص آخر يساعد أي منهما على ذلك. [53]

وفي 20 سبتمبر/أيلول 2024، أصدرت المحكمة الدستورية في **تايوان** قرارها بشأن الطعن الذي قدمه 36 رجلًا وامرأة واحدة محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام ضد مدى دستورية عقوبة الإعدام. وقد أقرت المحكمة بالثغرات الجوهرية التي تشوب استخدام عقوبة الإعدام في تايوان، ولكنها خلصت إلى دستورية توقيع العقوبة على مرتكبي الجرائم الخطيرة مثل القتل.[54] وحكمت المحكمة في قرارها بأنه يجوز توقيع العقوبة فقط في حالة صدور أحكام بالإجماع، على أن تُفصِح النيابة عن أي معلومات حول كيفية التوصُّل إلى القرار؛ وقد حظرت توقيع العقوبة على أي شخص لديه إعاقة عقلية شديدة وقضت بوجوب إتاحة المشورة القانونية لكل من يواجه عقوبة الإعدام، في أثناء سير التحقيقات الجنائية والمحاكمات وإجراءات الاستئناف، وبجواز تقديم المرافعات الشفوية أمام المحكمة العليا.[55] ومنحت المحكمة السلطات عامين لتعديل القانون امتثالًا للحكم.

وأظهرت الأرقام الرسمية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية أن المحاكم الابتدائية في **تايلند** قد أصدرت 115 حكمًا جديدًا بالإعدام في 2024، تضمنوا أحكامًا ضد 20 امرأة وثلاثة ضد أجانب. وبحلول يناير/كانون الثاني 2025، بلغ

---

[46] لمزيد من المعلومات حول الشروط اللازمة لتجنب عقوبة الإعدام الإلزامية في سنغافورة، انظروا: Amnesty International, Singapore: Cooperate or die: Singapore's flawed reforms to the mandatory death penalty (ACT 50/7158/2017), October 2017, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/7158/2017/en/

[47] Transformative Justice Collective, "Urgent: Imminent execution in Singapore", 1 August 2024, transformativejusticecollective.org/2024/08/01/urgent-imminent-execution-in-singapore/؛ Joint statement, "Singapore: Authorities must end executions and stop targeting anti-death penalty activists to curb criticism" (ACT 50/8446/2024), 22 August 2024, amnesty.org/en/documents/act50/8446/2024/en/

[48] اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بدون تصويت، في قراره رقم 50/1984 الصادر في 25 مايو/أيار 1984، وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدون تصويت، في قرارها رقم 118/39 الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1984.

[49] Court of Appeal of Singapore, *Mohammad Azwan bin Bohari v. Public Prosecutor*, [2024] SGCA 38, para.12(b), elitigation.sg/gd/s/2024_SGCA_38

[50] Amnesty International, "Singapore: Authorities must end human rights crackdown and unlawful drug related executions" (ACT 50/8704/2024), 31 October 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/act50/8704/2024/en/

[51] Act 41 of 2022، https://sso.agc.gov.sg/Acts-Supp/41-2022/Published/20230109?DocDate=20230109

[52] Ministry of Law of Singapore, "Operationalisation of the Post-Appeal Applications in Capital Cases Act 2022", 27 June 2024, https://www.mlaw.gov.sg/operationalisation-of-the-post-appeal-applications-in-capital-cases-act-2022/#:~:text=The%20Post%2DAppeal%20Applications%20in%20Capital%20Cases%20(%E2%80%9CPACC%E2%80%9D,effect%20on%2028%20June%202024.&text=2..and%20the%20rule%20of%20law

[53] مشروع القانون رقم 34 لسنة 2024 الصادر في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وقد دخل حيز النفاذ في 25 يناير/كانون الثاني 2025.

[54] Taiwan Constitutional Court, Judgment 113-Hsien-Pan-8 (2024), delivered on 20 September 2024.

[55] Constitutional Court of Taiwan, The TCC delivers its Judgment 113-Hsien-Pan-8 (2024), 20 September 2024, https://cons.judicial.gov.tw/en/docdata.aspx?fid=5506&id=353656&_sm_au_=isVp6WPqZqL5QQRjWKKGvK7v4Q2s6

عدد المُحتَجَزين تحت طائلة حكم الإعدام 364 شخصًا، من بينهم 20 شخصًا استنفدوا سبل الاستئناف القضائية. وأُدِين أكثر من ثلثيهم (252 شخصًا أو 69%) بجرائم متعلقة بالمخدرات، على نحو ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية. وكان لتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات أثر غير متناسب على النساء؛ إذ بلغ عدد النساء المحتجزات في قسم المحكوم عليهم بالإعدام لاتهامهن بهذه الجرائم 37 من أصل 39 امرأة (أي 95% منهن).

وفي 28 مايو/أيار 2024، أقامت الجمعية التشريعية في **تونغا** أول مناقشة على الإطلاق مع رئيس مجلس اللوردات بشأن عقوبة الإعدام ومدى فاعليتها في ردع مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.[56] ورفض أعضاء الجمعية التشريعية مقترحًا بإعمال عقوبة الإعدام للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بـ38 صوتًا مقابل ثمانية أصوات.[57]

وظلت أعداد عمليات الإعدام في **فيتنام** محجوبة باعتبارها من أسرار الدولة. ومن بين 150 حكمًا جديدًا بالإعدام سجلته منظمة العفو الدولية، أُصدِر 121 حكمًا للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمخدرات، تضمنوا ثلاثة أحكام ضد نساء، وخمسة ضد أجانب. وصدر حكمان آخران على خلفية جرائم اقتصادية، مثل الفساد، تضمنت أحكامًا لمعاقبة مسؤولين حكوميين.

[56] Parliament of Tonga, “Capital punishment as a deterrent for illicit drug offences?”, 24 May 2024, https://www.parliament.gov.to/media-centre/press-releases/capital-punishment-as-a-deterrent-for-illicit-drug-offences

[57] Radio New Zealand, “Tonga legislators reject death penalty proposal”, 31 May 2024, https://www.rnz.co.nz/international/pacific-news/518323/tonga-legislators-reject-death-penalty-proposal

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- تراجع عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة بنحو 11%.
- للعام الثاني على التوالي، كان الصومال البلد الوحيد في المنطقة، الذي عُلِم بتنفيذه لعمليات إعدام.
- سُجِّل صدور أحكام بالإعدام في 14 بلدًا للعام الثاني على التوالي.
- ألغت زيمبابوي عقوبة الإعدام على الجرائم العادية، بينما انضمت زامبيا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتزم استئناف تنفيذ عمليات الاعدام، بينما كانت بوركينا فاسو تعتزم إعادة تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية، واتخذت نيجيريا خطوات بصدد توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2024
إثيوبيا	0	3+	+
إريتريا	0	0	0
إسواتيني	0	0	1
أوغندا	0	2+	104+[58]
بوتسوانا	0	1	16+
بوركينا فاسو	0	0	0
تنزانيا	0	12+	703+
جزر القمر	0	0	+
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	125+	+
جنوب السودان	0	3+	221+
زيمبابوي (ألغت عقوبة الإعدام للجرائم العادية فقط)	0	0	48+[59]
السودان	0	30+	30+
الصومال	34+	17+	+
غامبيا	0	0	18
غانا	0	6	182
غينيا الاستوائية	0	0	0
الكاميرون	0	0	+
كينيا	0	3	117

[58] مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI)، "هل تتجه أوغندا نحو إلغاء عقوبة الإعدام؟"، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2024، https://fhri.or.ug/is-uganda-moving-towards-the-abolition-of-the-death-penalty/

[59] في 7 مارس/آذار 2025، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات من وزارة العدل الزيمبابوية تؤكد وجود 48 شخصًا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024، على الرغم من أن زيمبابوي ألغت عقوبة الإعدام للجرائم العادية في العام نفسه.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2024
ليبيريا	0	0	15+
ليسوتو	0	0	0
مالي	0	16+	+
ملاوي	0	0	+
موريتانيا	0	23+	150+
النيجر	0	16+	24+
نيجيريا	0	186+	3,484+

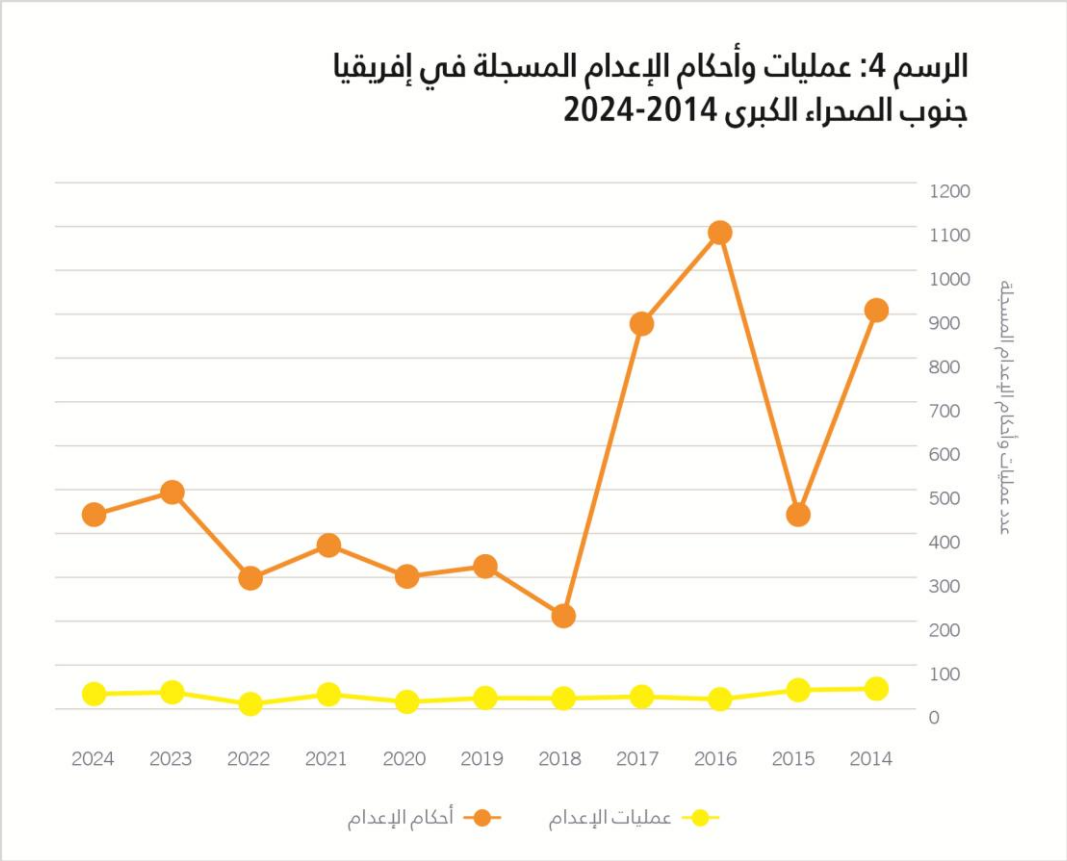

ظهر مجددًا في 2024 اتجاه إيجابي إلى حد كبير في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق باستخدام عقوبة الإعدام، بعدما شهدت المنطقة انتكاسة في عام 2023. فقد تراجع عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة تراجعًا طفيفًا خلال العام، على الرغم من أن إجمالي عدد البلدان التي أصدرت أحكام الإعدام لم يتغير عن العام السابق. إضافةً إلى ذلك، انضمت زامبيا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بينما ألغت زيمبابوي عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية. وعلى صعيد آخر، أعلنت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتزامها استئناف تنفيذ عمليات الإعدام، بينما أعلنت سلطات بوركينا فاسو اعتزامها إعادة تطبيق عقوبة الإعدام للمعاقبة على ارتكاب الجرائم العادية، واتخذت نيجيريا خطوات بصدد إعادة فرض عقوبة الإعدام على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

وانخفض عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة بنسبة 11% تقريبًا إلى 34 عملية في 2024، مقارنةً بـ 38 عملية في 2023 (انظروا *الرسم 4*). وعلى الرغم من أن الصومال كان البلد الوحيد الذي استأثر بتنفيذ جميع

عمليات الإعدام المُسجَّلة في عامي 2023 و2024 (انظروا *الرسم 5*)، كانت عمليات الإعدام الـ 34 المُسجَّلة خلال 2024 ثاني أكبر رقم يُسجَّل لإجمالي عدد العمليات في المنطقة منذ عام 2015.

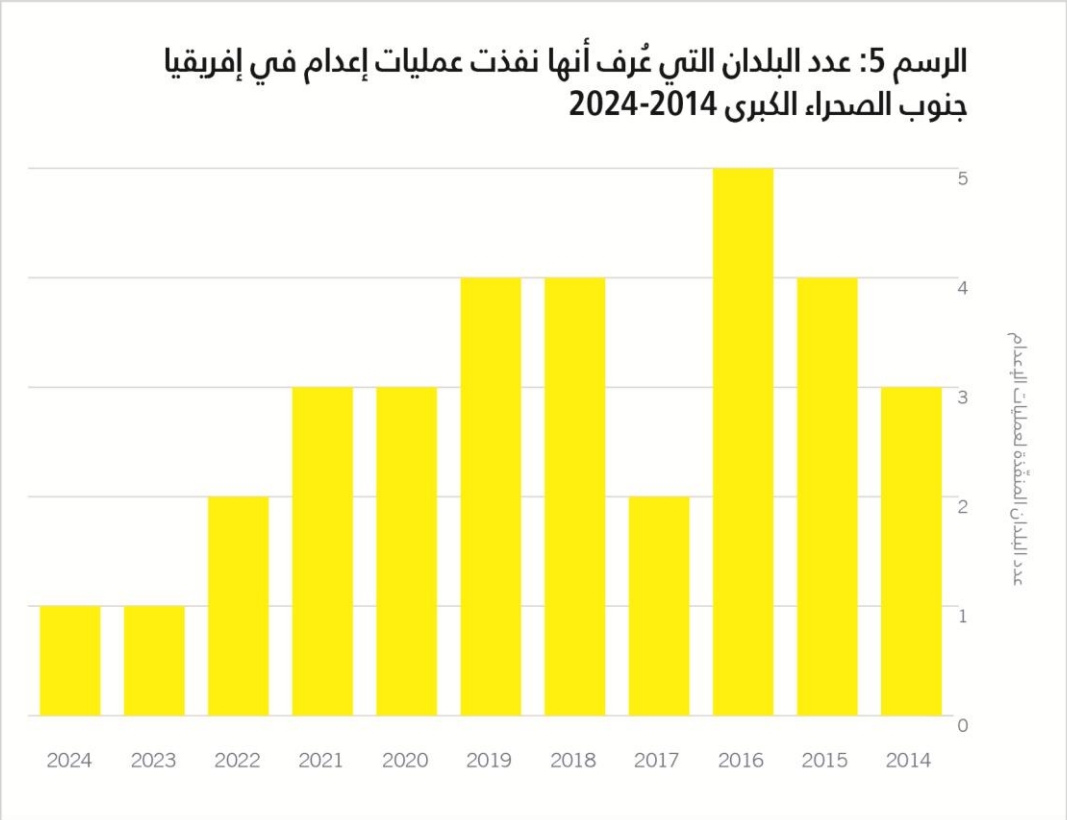

تراجع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة أيضًا بنسبة 11% تقريبًا ليصل إلى 440 في 2024، من 494 في 2023. وسجلت منظمة العفو الدولية صدور أحكام بالإعدام في 14 بلدًا في عام 2024، مما يعادل نفس إجمالي عدد البلدان في عام 2023. ومع هذا، ارتفع عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في ثمانية بلدان: أوغندا (من صفر إلى حكميْن على الأقل) وتنزانيا (من 3 أحكام على الأقل إلى 12 حكمًا على الأقل) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من 33 حكمًا على الأقل إلى 125 حكمًا على الأقل) وجنوب السودان (من صفر إلى 3 أحكام على الأقل) والسودان (من صفر إلى 30 حكمًا على الأقل) ومالي (من 13 حكمًا على الأقل إلى 16 حكمًا على الأقل) وموريتانيا (من 5 أحكام على الأقل إلى 20 حكمًا على الأقل) والنيجر (من 8 أحكام على الأقل إلى 16 حكمًا على الأقل).

وبعدما ألغت **زامبيا** عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، انضمت إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، في ديسمبر/كانون الأول 2024.[60] وفي ديسمبر/كانون الأول أيضًا، ألغت **زيمبابوي** عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية.[61] وأقرت الجمعية الوطنية في زيمبابوي مشروع قانون من شأنه إلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، إلا أن مجلس الشيوخ أجرى تعديلات في اللحظة الأخيرة على قانون الدفاع ليتضمن نصًا جديدًا يجيز إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في حالات الطوارئ.[62]

وفي **غانا**، دخل القانون رقم 1101 بشأن إلغاء عقوبة الإعدام من قانون الجرائم الجنائية حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2024، بعدما صدَّق الرئيس السابق نانا أكوفو-أدو على مشروع قانون (تعديل) قانون الجرائم الجنائية لسنة

---

60 Permanent Mission of the Republic on Zambia to the United Nations, ZAMBIA BECOMES PARTY TO THE SECOND OPTIONAL PROTOCOL ON THE ABOLITION OF THE DEATH PENALTY, 20 December 2024, https://www.zambiaun.org/zambia-becomes-party-to-the-second-optional-protocol-on-the-abolition-of-the-death-penalty/

61 Amnesty International, Zimbabwe: Historic moment as President signs into law a bill to abolish death penalty for ordinary circumstances, 31 December 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/12/amnesty-international-applauds-zimbabwes-decision-to-abolish-the-death-penalty-for-all-crimes-but-regrets-the-possibility-of-its-reinstatement-during-state-of-emergency-under-the-defence-act/

62 Veritas Zimbabwe: The Death Penalty Abolition Act, 2024, section 116 Suspension of death sentences imposed under this Act, page 103, https://www.veritaszim.net/sites/veritas_d/files/Death%20Penalty%20Abolition%20Act%2C%20%20Act%20No.%204%20of%202024.pdf

2023.[63] ومنذ دخول القانون حيز النفاذ، حُكِم على 12 شخصًا، كانوا قد أُدِينوا بارتكاب جريمة القتل والتآمر لارتكاب جريمة قتل، بالسجن مدى الحياة بدلًا من توقيع عقوبة الإعدام الإلزامية عليهم، كما كانت تُوقَّع قبلًا على مرتكبي هذه الجرائم.[64] وعلى الرغم من ذلك، حُكِم على ستة أشخاص بالإعدام في 2024، لمعاقبتهم على ارتكاب جرائم الخيانة العظمى بموجب المادة 3 من دستور غانا لسنة 1992.[65] وبحلول نهاية العام، لم يكُن الرئيس قد وقّع بعد مشروع قانون (تعديل) قانون القوات المسلحة لسنة 2023، الذي أُلغِيَت بموجبه عقوبة الإعدام من القانون العسكري، وكانت المدة اللازمة للتصديق عليه قد انقضت.

واستمر التقدم المُحرَز بصدد إلغاء عقوبة الإعدام في بلدان أخرى، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في 2023. فعلى الرغم من تعهُد حكومة **ليبيريا** في ديسمبر/كانون الأول 2023 بإلغاء عقوبة الإعدام بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2024،[66] كان مشروع القانون الذي يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم، لا يزال قيد النظر أمام مجلس النواب بحلول نهاية 2024، بعد موافقة مجلس الشيوخ عليه بالإجماع في 2022. وفي حوار خلال حلقة نقاشية مع الأطراف المعنية الرئيسية من الحكومة والمجتمع المدني والقطاعات المعنية الأخرى في نوفمبر/تشرين الثاني، طرحت وزارة العدل نسخة مُنقَّحة من مشروع قانون إلغاء عقوبة الإعدام.[67] وأكدت وزارة العدل مجددًا عزمها على إدراج مشروع القانون ضمن قائمة أولويات جدول الأعمال الرئاسية التشريعية وتقديمه إلى الهيئة التشريعية القادمة في عام 2025. وفي أغسطس/آب، نشرت حكومة **غامبيا** مشروع قانون (إصدار) دستور جمهورية غامبيا لسنة 2024 في الجريدة الرسمية، في إطار عملية تعديل الدستور، ليحل محل دستور سنة 1997 الذي كان ينُص على تطبيق عقوبة الإعدام.[68] ولم تتضمن مسودة الدستور الجديد أي نص يقضي بتطبيق عقوبة الإعدام، وقد عُرِض على الجمعية الوطنية لقراءة أولى في 23 ديسمبر/كانون الأول 2024.[69]

وعلى الرغم من هذه التوجهات المشجعة، طرأت مستجدات مُقلقة تنبئ باحتمالية توسيع نطاق استخدام عقوبة الإعدام في المنطقة التي شهدت تقدمًا مطردًا نحو إلغاء عقوبة الإعدام في الأعوام الخمسة الماضية. ففي مارس/آذار 2024، أعلنت حكومة **جمهورية الكونغو الديمقراطية** نيتها لاستئناف تنفيذ عمليات الإعدام لمكافحة "الخيانة" داخل الجيش، في الوقت الذي تشهد البلاد فيه تصاعدًا في النزاعات المسلحة، لا سيما مع عودة حركة 23 مارس المسلحة (إم 23) المدعومة من رواندا إلى النشاط.[70] ومنذ إعلان الحكومة، أصدرت المحاكم العسكرية ما لا يقل عن 125 حكمًا جديدًا بالإعدام، مقارنةً بالأحكام الـ33 التي سجلتها منظمة العفو الدولية طوال عام 2023.[71] وكانت آخر عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 2003.

وفي مايو/أيار، أقر مجلس الشيوخ في **نيجيريا** مشروع قانون يقضي بتوقيع عقوبة الإعدام على كل من يُدان بارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات.[72] وكان مجلس النواب قد أقر قبلًا نسخة من مشروع القانون تنُص على توقيع عقوبة السجن مدى الحياة باعتبارها أقصى عقوبة على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات.[73] وفي نهاية 2024، كُلِّفَت لجنة من خمسة أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب بمواءمة نسختي مشروع القانون قبل تقديمه إلى الرئيس للتصديق عليه.[74] وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت السلطات العسكرية في بوركينا فاسو أنها تنظر في إعادة تطبيق عقوبة الإعدام،[75] ما يخالف المعايير الدولية التي تمنع الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص

---

[63] Ghana News Agency, "Criminal Offences Amendment Bill, 2023 is already an Act — Speaker", 22 December 2023, https://gna.org.gh/2023/12/criminal-offences-amendment-bill-2023-is-already-an-act-speaker/.

[64] Think News Online, Death Penalty Abolition in Ghana: Criminal Offenses (Amendment) Act, 2023 (Act 1101), 30 January 2024, https://www.thinknewsonline.com/post/death-penalty-abolition-in-ghana-criminal-offenses-amendment-act-2023-act-1101

[65] دستور غانا 1992 (المعدل 1996)، https://www.constituteproject.org/constitution/Ghana_1996?lang=ar

[66] Human Rights 75 Secretariat, Pledge submitted by Liberia to the Human Rights 75 Secretariat, December 2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Liberia_EN.pdf

[67] OHCHR Liberia's Post, A Round Table dialogue on the abolition of the death penalty in Liberia, 30 November 2024, https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=585315547390541&id=100077363018206&__rdr

[68] Foroyaa, THE CONSTITUTION AND THE NATIONAL ASSEMBLY, 5 December 2024, https://foroyaa.net/the-constitution-and-the-national-assembly/

[69] All Africa, Gambia: The First Reading of the Constitution (Promulgation) Bill, 23 December 2024, https://allafrica.com/stories/202412240084.html

[70] Note circulaire n°002/MME/CAB/ ME/MIN/J&GS/2024 du 13 mars 2024 relative à la levée du moratoire sur l'exécution de la peine de mort en République démocratique du Congo (Circular No 002/MME/CAB/ ME/MIN/J&GS/2024 of 13 March 2024 on the lifting of the moratorium on execution of the death penalty in the Democratic Republic of the Congo), https://www.peinedemort.org/document/12106/Note-Circulaire-relative-ala-levee-du-moratoire-sur-l-execution-de-la-peine-de-mort-en-Republique-democratique-du-Congo

[71] Amnesty International, Democratic Republic of the Congo: Alarming increase in death sentences as government threatens to resume executions, 22 January 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/afr62/8938/2025/en/؛ ومنظمة العفو الدولية، أحكام وعمليات الإعدام في 2023، 29 مايو/أيار 2024، https://www.amnesty.org/ar/documents/act50/7952/2024/ar/

[72] Reuters, Nigeria's Senate proposes death penalty for drug trafficking, 9 May 2024, https://www.reuters.com/world/africa/nigerias-senate-proposes-death-penalty-drug-trafficking-2024-05-09/

[73] Reuters, Nigeria's Senate proposes death penalty for drug trafficking (سبقت الإشارة إليه).

[74] Reuters, Nigeria's Senate proposes death penalty for drug trafficking (سبقت الإشارة إليه).

[75] Voice of America News, Burkina wants to reinstate death penalty, government source says, 09 November 2024, https://www.voanews.com/a/7858302.html

بالحقوق المدنية والسياسية من إعادة إعمال عقوبة الإعدام بمجرد إلغائها.[76] وكانت **بوركينا فاسو** قد ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية في عام 2018، بينما كانت آخر عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها في عام 1988.[77]

وسجلت منظمة العفو الدولية 176 قرارًا بتخفيف أحكام الإعدام و185 قرارًا بالعفو عن أشخاص محكوم عليهم بالإعدام في أربعة بلدان (انظروا *الرسم 6*). وجاءت قرارات تخفيف أحكام الإعدام في كينيا من جانب السلطات القضائية (5)، بينما كانت قرارات التخفيف في زيمبابوي (63) وفي نيجيريا (108) صادرة عن السلطات التنفيذية. وصدرت قرارات عفو عن أشخاص محكوم عليهم بالإعدام في إثيوبيا (178) ونيجيريا (7). علاوةً على ذلك، بُرِّئَت ساحة خمسة أشخاص على الأقل بعد اتهامهم بارتكاب جرائم جنائية يُعاقَب عليها بالإعدام، بينما تقررت إعادة ما لا يقل عن ستة مواطنين أجانب كانوا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام إلى بلدانهم الأصلية في 2024. وسُجِّل صدور قرارات التبرئة في أوغندا (1) وغانا (3) وكينيا (1) ونيجيريا (2)، بينما أمرت محكمة عسكرية في الصومال بالإفراج عن ستة مواطنين من المغرب كان محكوم عليهم بالإعدام وكان من المقرر إعادتهم إلى المغرب.[78]

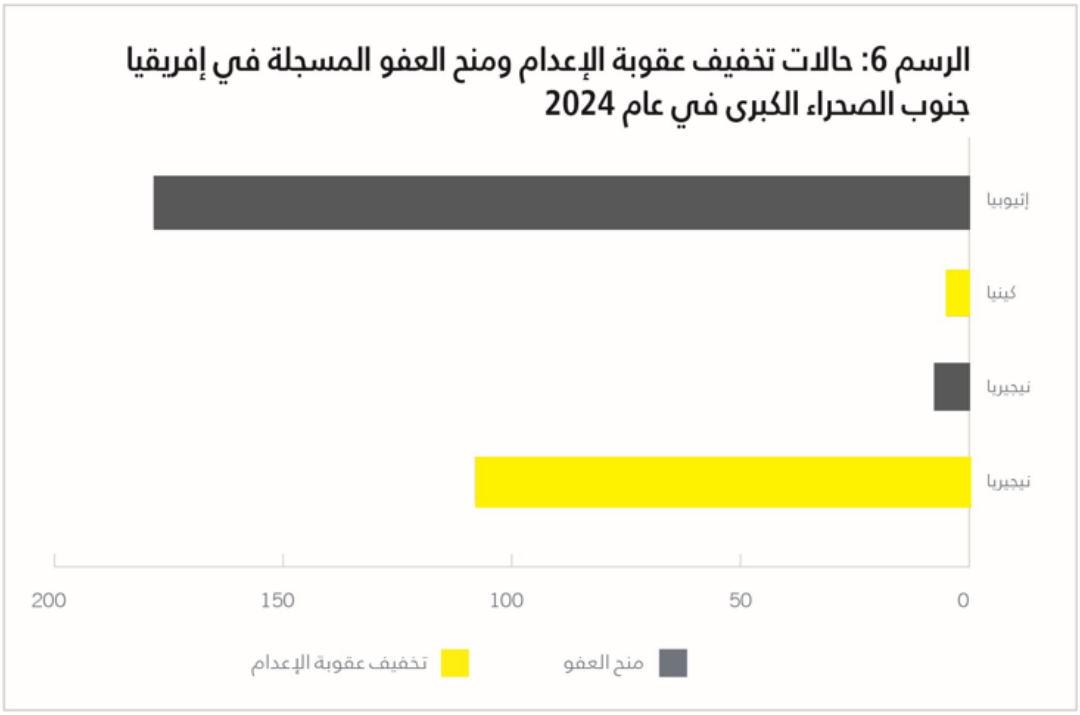

[76] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6: الحق في الحياة، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/GC/36 [3 سبتمبر/أيلول 2019]، الفقرة رقم 34.
[77] Amnesty International, Burkina Faso: Abolition of death penalty a hard-won victory, 1 June 2018, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/06/burkina-faso-abolition-of-death-penalty-a-hardwon-victory/
[78] Safaa Kasraoui, Military Court in Somalia Releases Moroccans Sentenced to Death for Repatriation, Morocco World News, 14 May 2024, https://www.moroccoworldnews.com/2024/05/19601/military-court-in-somalia-releases-moroccans-sentenced-to-death-for-repatriation/

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- خفف الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جو بايدن 93% من أحكام الإعدام الصادرة على المستوى الفيدرالي.
- استأنفت أربع ولايات أمريكية عمليات الإعدام، وضاعفت ولاية ألاباما إجمالها السنوي ثلاث أضعاف.
- للعام السادس عشر على التوالي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد في المنطقة الذي ينفذ عمليات إعدام.
- كانت ترينيداد وتوباغو والولايات المتحدة الأمريكية البلدين الوحيدين في منطقة الأمريكيتين اللذين عُلِم أنهما أصدرا أحكامًا جديدة بالإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2024
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
البرازيل (ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
بربادوس	0	0	4
بيرو (ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
بيليز	0	0	0
ترينيداد وتوباغو	0	1	37
جامايكا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2024
السلفادور (ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
شيلي (ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا (ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط)	0	0	0
غيانا	0	0	24
كوبا	0	0	0
الولايات المتحدة الأمريكية[79]	25 في 9 ولايات: ألاباما (6) إنديانا (1) أوكلاهوما (4) تكساس (5) جورجيا (1) ساوث كارولاينا (2) فلوريدا (1) ميسوري (4) يوتا (1)	26 في 11 ولاية: أريزونا (1) ألاباما (3)[80] أوهايو (1) أيداهو (1) تكساس (6) تينيسي (1) فلوريدا (7) كاليفورنيا (3) لويزيانا (1) ميسيسيبي (1) نيفادا (1)	2,049، بينهم 45 امرأة في 28 ولاية قضائية.[81] احتجزت سبع ولايات أكثر من 100 شخص: أريزونا 111 ألاباما 158 أوهايو 114 تكساس 176 كاليفورنيا 601 فلوريدا 277 نورث كارولاينا 122

كان عام 2024 استمرارًا للاتجاه الصعودي المطرد لاستخدام عقوبة الإعدام، الذي رُصِد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء جائحة كوفيد-19، بينما شهدت سائر منطقة الأمريكيتين تراجعًا في تطبيق هذه العقوبة القاسية. وعلى الرغم من أن أعداد أحكام وعمليات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال متماشية مع اتجاهات الأعداد المنخفضة تاريخيًا خلال العقود الأخيرة، فإنها تظل من أعلى الأعداد الإجمالية السنوية المُسجَّلة منذ عدة أعوام.

[79] تستند الأرقام إلى رصد منظمة العفو الدولية للمعلومات التي نشرتها إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في الولايات الأمريكية ذات الصلة.
[80] اشتمل إجمالي عدد أحكام الإعدام في ألاباما، في التقرير الذي يستعرض عام 2023، على حكم أصدره قاضٍ رسميًا في 12 يناير/كانون الثاني 2024؛ إذ صدر الحكم عن هيئة المحلفين في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.
[81] ولا تزال ولاية نيو هامبشاير، التي أُلغِيت فيها عقوبة الإعدام في عام 2019، تحتجز شخصًا واحدًا محكومًا عليه بالإعدام.

يُعَد إجمالي عدد عمليات الإعدام (25) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام ثاني أعلى عدد سنوي مُسجَّل منذ عام 2015 (28)، ما يطابق إجمالي العدد في عام 2018 (*الرسم 7*). وفي حين أن ارتفاع إجمالي العدد كان طفيفًا من الناحية العددية، عند مقارنته بإجمالي عام 2023 (24)، إلا أنه لا يزال يعكس إصرار سلطات الولايات على تطبيق عقوبة الإعدام بلا هوادة خلال العام.

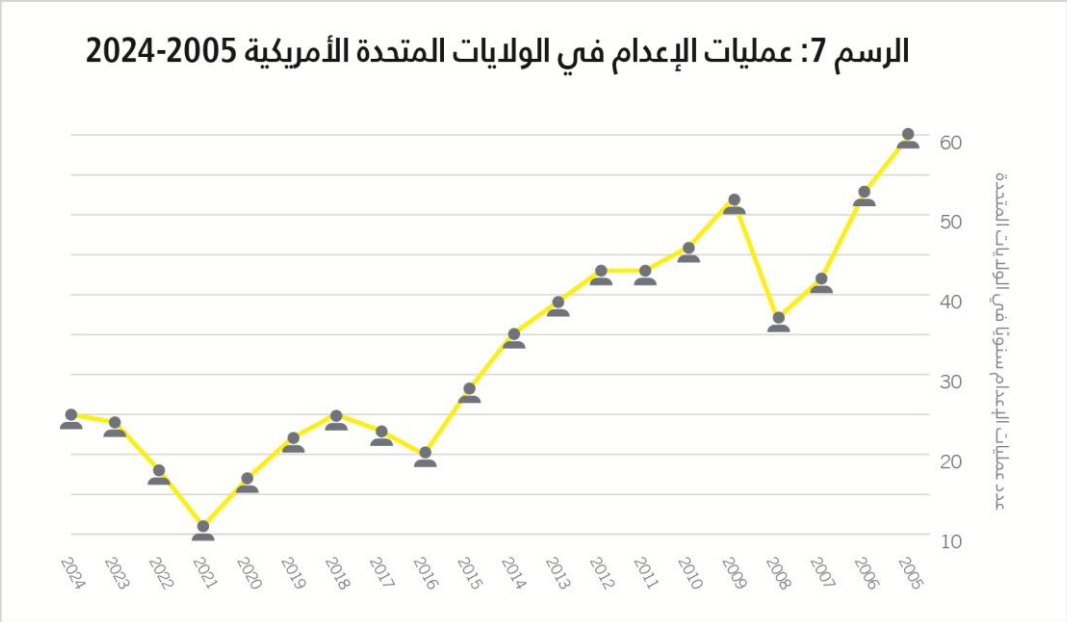

وظهر مدى ارتفاع الأعداد على نحو أكثر وضوحًا في عدد الولايات التي نفذت عمليات الإعدام في 2024، والذي تضاعف تقريبًا مقارنةً بعام 2023 (من 5 في 2023 إلى 9 في 2024). فقد نفذت سلطات ولاية جورجيا أول عملية إعدام منذ عام 2020، بعد انتهاء الدعاوى القضائية بشأن اتفاق بين المدعي العام للولاية ومحامي بعض الأشخاص المحتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام خلال جائحة كوفيد-19.[82] ونفذت سلطات ولاية إنديانا عملية إعدام واحدة لأول مرة منذ عام 2009، بعدما تمكنت إدارة السجون من الحصول على مادة البنتوباربيتال المُستَخدَمة في الحقن المميتة من مصدر غير معلوم.[83] وعلى نحو مماثل، نفذت سلطات ساوث كارولاينا أول عمليتي إعدام منذ عام 2011 بحق رجلين، بعدما تمكنت من الحصول على البنتوباربيتال.[84] ونفذت ولاية يوتا أيضًا أول عملية إعدام منذ عام 2010، بعدما حصلت إدارة السجون على مادة البنتوباربيتال مقابل 200,000 دولار أمريكي.[85]

وارتفع عدد عمليات الإعدام في ولاية ألاباما إلى ست عمليات في 2024، مقابل عمليتين في 2023، ما يُعَد أعلى عدد إجمالي مُسجَّل على مستوى الولايات. ونُفِّذَت ثلاث عمليات إعدام خنقًا بغاز النيتروجين، وهو أسلوب إعدام جديد وقاس يُطبَّق للمرة الأولى في العالم. وقد كان موضعًا للإدانة من جانب خبراء الأمم المتحدة الذين وصفوه "بأنه قد يرقى إلى درجة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بل وقد يبلغ درجة التعذيب" ودعوا إلى حظر استخدامه.[86] وقد استأثرت الولايتان بنصف إجمالي العمليات تقريبًا على المستوى الوطني، إلى جانب ولاية تكساس (خمس عمليات).

---

[82] Associated Press, “Georgia readies to resume executions after a 4-year pause brought by COVID and a legal agreement”, 11 March 2024, https://apnews.com/article/georgia-death-penalty-execution-covid-bd1e757ec6999e90a6456cec90ccd48d

[83] Indiana Capital Chronicle, “State seeks execution date for convicted Fort Wayne murderer”, 26 June 2024, https://indianacapitalchronicle.com/2024/06/26/states-seeks-execution-date-for-convicted-fort-wayne-murderer/ واجهت إدارات السجون في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية صعوبةً في إيجاد المواد الكيميائية المُستَخدَمة في الحقن المميتة منذ وقف إنتاج بعضها محليًا، علاوةً على رفض شركات الأدوية بيع منتجاتها لاستخدامها في عمليات الإعدام. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظروا أيضًا: Indiana Capital Chronicle, What is pentobarbital? More questions than answers surround Indiana’s new execution drug, 5 July 2024, https://indianacapitalchronicle.com/2024/07/05/what-is-pentobarbital-more-questions-than-answers-around-indianas-new-execution-drug/

[84] Associated Press, “South Carolina inmate dies by lethal injection in state’s first execution in 13 years”, 21 September 2024, https://apnews.com/article/south-carolina-execution-freddie-owens-lethal-injection-0e15aef91dfe9ac9667264dce7df0193

[85] KSL.com, “Honie execution cost Utah Department of Corrections over $280,000”, 20 August 2024, https://www.ksl.com/article/51105065/honie-execution-cost-utah-department-of-corrections-over-280000

[86] UN Office of the High Commissioner for Human Rights, “United States: Experts call for urgent ban on executions by nitrogen gas in Alabama”, 20 November 2024, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/11/united-states-experts-call-urgent-ban-executions-nitrogen-gas-alabama

وسُجّل تراجع في عمليات الإعدام بولايتي تكساس (من ثماني عمليات إلى خمس عمليات) وفلوريدا من ست عمليات في 2023 إلى عملية واحدة في عام 2024.

وظلت عمليات الإعدام متوقفة في ولاية أوهايو؛ إذ أصدر حاكم الولاية، مايك ديواين، قرارات بإرجاء تنفيذ عمليات إعدام أخرى، "بسبب استمرار المشكلات المتعلقة بموافقة موردي الأدوية على توفير العقاقير لإدارة التأهيل والإصلاح في أوهايو، بموجب بروتوكول الإدارة، بدون تعريض سكان الولاية الآخرين للخطر".[87]

وللعام الثالث على التوالي، ارتفع عدد أحكام الإعدام الصادرة في الولايات المتحدة ارتفاعًا طفيفًا، ليصل إلى أعلى عدد إجمالي مُسجَّل منذ عام 2019 (36؛ انظروا *الرسم 7*). وفي عام 2024، ارتفع عدد أحكام الإعدام الجديدة التي عُلِم بصدورها عن المحاكم الأمريكية خلال العام بواقع حكم واحد، مقارنةً بالعام السابق (من 25 في 2023 إلى 26 في 2024).

وارتفع أيضًا عدد الولايات التي عُلِم أنها أصدرت أحكامًا جديدة بالإعدام في 2024 من 10 إلى 11. وأصدرت المحاكم في ولايات أيداهو وتينيسي وميسيسيبي ونيفادا أول أحكام إعدام مسجّلة منذ 2017 و2021 و2022 و2018 بالترتيب. ولم ترصد منظمة العفو الدولية صدور أي أحكام جديدة بالإعدام عن محاكم ولايتي بنسلفانيا أو نورث كارولاينا أو المحاكم الفيدرالية الأمريكية التي أصدرت أحكام بالإعدام في 2023.

وتضاعف عدد أحكام الإعدام الصادرة في ولاية تكساس، مقارنةً بعام 2023 (من ثلاثة أحكام إلى ستة). وسُجّل أيضًا ارتفاع في ولاية فلوريدا (من خمسة أحكام في 2023 إلى سبعة في 2024)؛ إذ أُجيز بموجب قانون في 2024، إصدار أحكام الإعدام، إذا صوَّت ثمانية أعضاء على الأقل من أصل أعضاء هيئة المحلفين الـ12 بتأييد توقيع عقوبة الإعدام على المتهم.

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

حتى نهاية عام 2024، كانت قد ألغت 23 ولاية من الولايات الأمريكية عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، من بينها 11 ولاية منذ بداية الألفية.[88] من بين الـ27 ولاية المتبقية، لم تنفذ ولايات أوريغون وأيداهو وبنسلفانيا وكاليفورنيا وكنتاكي وكنساس ولويزيانا ومونتانا ونورث كارولاينا ونيفادا ووايومنغ (11 ولاية أو 41% من جميع الولايات التي أبقت على عقوبة الإعدام في القانون) عمليات إعدام منذ 10 أعوام على الأقل، بينما واصلت أوريغون وبنسلفانيا وكاليفورنيا التزامها بأوامر حكامها بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.

وعلى المستوى الفيدرالي، لم تنفذ السلطات العسكرية الأمريكية أي عمليات إعدام منذ عام 1961. وواصلت إدارة بايدن التزامها بقرار الوقف المؤقت لعمليات إعدام الأشخاص المُدانين بموجب القوانين الفيدرالية العادية المتعلقة بعقوبة الإعدام، والذي فُرض في يوليو/تموز 2021. وفي ظل إدارة ترامب السابقة، استُؤنِفت عمليات الإعدام مع تنفيذ 13 حكمًا بالإعدام بين يوليو/تموز 2020 ويناير/كانون الثاني 2021، بعد توقف دام 17 عامًا.

وتراجع العدد المُسجَّل للأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 149 شخصًا مقارنةً بـ2,198 شخصًا في 2023. ومن بين أبرز الأسباب لهذا التراجع الأمر الذي أصدره الرئيس المنتهية ولايته جو بايدن بتخفيف 37 حكمًا من أصل 40 حكمًا فيدراليًا بالإعدام.[89] ولم يشمل القرار الرئاسي سبعة رجال، من بينهم أربعة حكمت محاكم عسكرية عليهم بالإعدام، ما جعلهم أمام خطر الإعدام.[90] وكان حاكم ولاية نورث كارولاينا آنذاك، روي كوبر، قد حذا حذو الرئيس بايدن وخفف أحكام الإعدام الصادرة بحق 15 رجلًا بحلول نهاية العام.[91]

وأتمت سلطات ولاية كاليفورنيا في مايو/أيار عملية نقل المحكوم عليهم بالإعدام، الذين تضمنوا 20 امرأةً، إلى مؤسسات مختلفة في أنحاء الولاية لاحتجازهم مع عموم نزلاء السجون.[92]

واستمر ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في العديد من الحالات، وفي كثير من الأحيان، تفاقم الوضع بسبب القيود الإجرائية التي حدت من قبول أدلة جديدة أو دعاوى استئناف جديدة. ومن بين

---

[87] Office of the Governor of Ohio, “Governor DeWine Issues Reprieves”, 18 October 2024, https://governor.ohio.gov/wps/portal/gov/governor/media/news-and-media/governor-dewine-issues-reprieves-10-18-2024

[88] ولايات إلينوي وديلاوير وفيرجينيا وكولورادو وكونيكتيكت وماريلاند ونيو جيرسي ونيو مكسيكو ونيو هامبشاير ونيويورك وواشنطن والغت مقاطعة كولومبيا أيضًا عقوبة الإعدام.

[89] US Department of Justice, “Executive Grant of Clemency”, 23 December 2024, https://www.justice.gov/pardon/media/1382291/dl?inline

[90] Amnesty International USA, “Amnesty International Welcomes President Biden’s Decision to Commute 37 Federal Death Sentences but Urges for Death Row to be Fully Cleared”, 23 December 2024, https://www.amnestyusa.org/press-releases/amnesty-international-welcomes-president-bidens-decision-to-commute-37-federal-death-sentences-but-urges-for-death-row-to-be-fully-cleared/

[91] Office of the Governor of North Carolina, “Governor Cooper Takes Capital Clemency Actions”, 31 December 2024, https://governor.nc.gov/news/press-releases/2024/12/31/governor-cooper-takes-capital-clemency-actions

[92] California Department of Corrections and Rehabilitation, Condemned Inmate Transfer Program (CITP), https://www.cdcr.ca.gov/capital-punishment/condemned-inmate-transfer-program/

هذه الحالات، أُعدِم **جوزيف كوركوران**، الذي شُخِصَت إصابته بالفصام الذهاني منذ وقت طويل، بولاية إنديانا في 18 ديسمبر/كانون الأول 2024.[93] وكان قد فاته الموعد الأخير في 2005 لتوقيع التماس لإعادة النظر في إدانته بعد صدور الحكم. وكان محاموه قد طلبوا مرارًا وتكرارًا إعادة النظر في قضيته، لافتين إلى أن إعاقته العقلية قد كان لها أثر شديد على دفاعه خلال سير الدعوى. ومع ذلك، سمحت السلطات بالمضي قدمًا وتنفيذ إعدامه.

واستمر التحيُّز العنصري والتمييز المجحف في التأثير على مسار قضايا الجرائم التي يُعاقَب عليها بالإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية. وتضمنت تلك القضايا قضية **ريتشارد مور**، وهو رجل أسود بلغ من العمر 59 عامًا، وقد أُعدِم بولاية ساوث كارولاينا في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، بسبب قتله رجلًا أبيض كان يعمل موظفًا في متجر صغير في 1999. وخلال محاكمته، استبعد وكيل الادعاء اثنين من المحلفين المحتملين السود، ما جعل جميع أعضائها من البيض.[94] وأُعدِم **مارسيلوس ويليامز**، وهو رجل أسود بلغ من العمر 55 عامًا، بولاية ميسوري في 24 سبتمبر/أيلول 2024، على الرغم من التساؤلات الجدية بشأن مستوى تمثيله القانوني خلال المحاكمة ومصداقية أقوال شهود الإثبات الرئيسيين وتعامُل ممثل ادعاء الولاية مع أدلة الحمض النووي. واستبعد ممثل الادعاء ستة من أصل سبعة أشخاص سود من هيئة المحلفين المحتملين، خلال محاكمته التي أُقيمَت في مقاطعةٍ لطالما عُرِفَت بسجل جهات الادعاء المشين في انتهاج أساليب تمييزية عند اختيار أعضاء هيئة المحلفين والعنصرية الواضحة في حالات تطبيق عقوبة الإعدام على نحو يختلف باختلاف الأصل العرقي لضحايا جرائم القتل.[95]

وفي ولاية كاليفورنيا، أمر قاض فيدرالي المدعي العام لمقاطعة ألاميدا في 22 أبريل/نيسان بإعادة النظر في 35 حكمًا بإعدام المُدانين، بعدما تبيَّن أن بعض وكلاء الادعاء تعمدوا استبعاد أشخاص من السود واليهود من هيئات المحلفين في محاكمات لمتهمين بجريمة القتل العمد في 1995، وذلك بانتهاج أساليب تمييزية خلال اختيارهم للمحلفين.[96]

وأُعتُمِدَت تشريعات تُلغى بموجبها عقوبة الإعدام أو تُوضَع حدود لتطبيقها خلال 2024؛ ففي 26 سبتمبر/أيلول، وقَّع حاكم ولاية ديلاوير، جون كارني، مشروع قانون ليصبح قانونًا ساريًا تُلغى بموجبه عقوبة الإعدام من قوانين الولاية؛ وكانت قد خلصت المحكمة العليا في الولاية بالفعل في 2016 إلى عدم دستورية العقوبة.[97] وبعد يومين، وقَّع حاكم ولاية كاليفورنيا، جافين نيوسوم، مشروع قانون ليصبح قانونًا ساريًا يُستَثنى بموجبه الأشخاص الذين لديهم إعاقات ذهنية من تطبيق عقوبة الإعدام.[98]

وعلى الجانب الآخر من هذا التقدم المُحرَز، اعتمدت ثلاث ولايات تعديلات تشريعية تُسهِّل المجال أمام عمليات الإعدام؛ ففي ولاية لويزيانا، دخل في 1 يوليو/تموز تشريع يجيز تنفيذ عمليات الإعدام بالحرمان من الأكسجين عن طريق تنفُس النيتروجين والإبقاء على سرية أي سجلات أو معلومات تتعلق بتنفيذ عمليات الإعدام، حيز النفاذ.[99] وفي ولاية يوتا، وقَّع حاكم الولاية، سبنسر كوكس، مشروع قانون ليصبح قانونًا ساريًا في 16 فبراير/شباط يُحظَر بموجبه الإفصاح عن أي معلومات أو سجلات تتعلق بتنفيذ عمليات الإعدام.[100] وفي 9 مايو/أيار، اعتمد حاكم ولاية تينيسي، بيل لي، تشريعًا يتسع بموجبه نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، بإجازة توقيعها على كل من يرتكب "جريمة اغتصاب الأطفال أو جريمة اغتصاب الأطفال المُقترنة بظروف مُشدِّدة للعقوبة أو جريمة اغتصاب الأطفال المُقترنة بظروف مُشدِّدة للعقوبة على نحو خاص"، ما يُعَد انتهاكًا للقيود الدولية التي تُلزِم بتوقيع عقوبة الإعدام، إلى حين إلغائها، فقط بالنسبة للجرائم التي تتضمن القتل العمد.[101]

وظل خمسة رجال يواجهون المحاكمة بتهم يُعاقَب عليها بالإعدام أمام لجان عسكرية جائرة في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو بكوبا؛ وقد وُجِّهَت إليهم تهم في قضيتين منفصلتين. وسعى ثلاثة منهم، كانوا مُتهمين بالتخطيط لهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، إلى التوصُّل لاتفاقات للإقرار بالذنب مع جهة الادعاء، والتي يُستَبعَد بموجبها الإعدام كأحد العقوبات المحتملة. وعلى الرغم من موافقة أعضاء اللجان العسكرية على الاتفاقات،

---

[93] Amnesty International, *USA: Further Information: Indiana carries out its first execution since 2009* (AMR 51/8874/2024), 20 December 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/8874/2024/en/

[94] Amnesty International, *USA: Racial bias as South Carolina execution set* (AMR 51/8606/2024), 8 October 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/8606/2024/en/

[95] Amnesty International, *USA: Execution would violate International Law* (AMR 51/8530/2024), 13 September 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/8530/2024/en/

[96] Los Angeles Times, "Federal judge orders Alameda County to review death penalty cases", 23 April 2024, https://www.latimes.com/california/story/2024-04-23/federal-judge-orders-alameda-county-to-review-death-penalty-cases

[97] Delaware General Assembly, *House Bill 70 – 152nd General Assembly (2023 - 2024)*, https://legis.delaware.gov/BillDetail/129979

[98] California Legislative Information, *SB-1001 Death penalty: intellectually disabled persons*, https://leginfo.legislature.ca.gov/faces/billHistoryClient.xhtml?bill_id=202320240SB1001

[99] Louisiana State Legislature, 2024 Second Extraordinary Session HB6 – by Representative Nicholas Muscarello, https://www.legis.la.gov/legis/BillInfo.aspx?i=245598

[100] Utah State Legislature, *S.B. 109 Corrections Modifications*, https://le.utah.gov/~2024/bills/static/SB0109.html

[101] Tennessee General Assembly, *House Bill 1663 / Senate Bill 1834*, https://wapp.capitol.tn.gov/apps/BillInfo/default.aspx?BillNumber=SB1834&GA=113

تدخلت وزارة الدفاع الأمريكية لإلغائها.[102] ولم يكن قد بُتَّ بعد في الطعون القضائية المُقدَّمة بشأن اتفاقات الإقرار بالذنب في نهاية العام.[103]

وبحسب البيانات الواردة من مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام (Death Penalty Information Center)، بُرِّئَت ساحة ثلاثة رجال كانوا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في بنسلفانيا وتكساس وكاليفورنيا، ليصبح العدد الإجمالي المُسجَّل منذ عام 1973 لحالات التبرئة 200 حالة.[104]

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، كانت ترينيداد وتوباغو البلد الوحيد في المنطقة المعروف أنه حكم على أشخاص بالإعدام في 2024 (حكم إعدام واحد في المجمل). وظلت ترينيداد وتوباغو البلد الوحيد في المنطقة الذي أبقى على عقوبة الإعدام الإلزامية بالنسبة لجرائم القتل؛ إذ يُحتَجَز 55% من الأشخاص البالغ عددهم 67 المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام على مستوى المنطقة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة ثمانية بلدان لا تزال تبقي على عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، وهي أنتيغوا وبربودا وبيليز وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وكوبا؛ ولم تكن تحتجز أي أشخاص تحت طائلة حكم الإعدام أو أصدرت أي أحكام جديدة بالإعدام. وواصلت كل من سانت فينسنت وجزر الغرينادين وغرينادا احتجاز شخص واحد محكوم عليه بالإعدام في كل بلد، ولكن لا يمكن تنفيذ أحكام الإعدام بسبب المعايير القضائية في البلدين التي تحظر تنفيذ حكم الإعدام بعد مرور خمسة أعوام على صدوره. وعلى نحو مماثل، خففت المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو حكمًا بإعدام رجل ظل مُحتَجَزًا في قسم المحكوم عليهم بالإعدام لأكثر من خمسة أعوام.

وفي 2 أغسطس/آب 2024، قدمت اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالإصلاح الدستوري في ترينيداد وتوباغو تقريرها بشأن المشاورات العامة التي أجرتها إلى رئيس الوزراء. ومما بعث على خيبة الأمل أن التقرير قد تضمن توصية بالإبقاء على نص قانوني يجيز تطبيق عقوبة الإعدام.[105] ومع ذلك، اقترح أيضًا إلغاء "شرط الاستثناءات" من الدستور الجديد، الذي كان يحمي القوانين القائمة منذ استقلال البلاد من الطعون القانونية. وكان الأثر القانوني المترتب على هذا الشرط الإبقاء على تطبيق عقوبة الإعدام الإلزامية، على الرغم من المحاولات المتكررة الرامية إلى إعلان عدم تماشيه مع الحريات الأساسية المكفولة بموجب الدستور.

---

[102] Associated Press, “Plea deals revived for alleged 9/11 mastermind Khalid Sheikh Mohammed and others”, 7 November 2024, https://apnews.com/article/guantanamo-plea-deal-911-austin-death-penalty-073c3455e27ecbfd0f7dd524ccffdef3

[103] New York Times, “Pentagon Appeals Court Upholds Plea Deals in Sept. 11 Case”, 30 December 2024, https://www.nytimes.com/2024/12/30/us/politics/911-case-plea-deals.html

[104] Death Penalty Information Center, *Innocence Database*, available at https://deathpenaltyinfo.org/facts-and-research/data/innocence?page=4

[105] We The People - Report of the National Advisory Committee on Constitutional Reform, July 2024, https://constitutionalreform2024.gov.tt/wp-content/uploads/2024/08/Report-of-the-National-Advisory-Committee-on-Constitutional-Reform.pdf

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- تظل بيلاروس الدولة الوحيدة في أوروبا التي تطبق عقوبة الإعدام.
- استمرت روسيا وطاجيكستان في الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.

البلد	عمليات الإعدام المسجلة في 2024	أحكام الإعدام المسجلة في عام 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024
بيلاروس	0	1	1+
روسيا	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

في **بيلاروس**، أُدين مواطن ألماني بارتكاب "عمل إرهابي" بحسب تصنيف مواد عدّة من قانون العقوبات في الإجراءات التي أُجريت خلف الأبواب المغلقة في محكمة مينسك الإقليمية. حُكم عليه بالإعدام في 24 يونيو/حزيران 2024[106]، لكنّ الرئيس ألكسندر لوكاشنكو أعفى عنه في 30 يوليو/تموز.[107] سُلّم لاحقًا إلى السلطات الألمانية كجزء من صفقة تبادل أسرى بين الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى من الاتحاد الأوروبي من جهة، وروسيا وبيلاروس من جهة أخرى.[108]

بسبب تكتّم الدولة في ما يتعلّق باستخدام عقوبة الإعدام، لم تتمكّن منظمة العفو الدولية من التحقق من عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في بيلاروس. لكن، أُفيد بأنّ رجلًا بيلاروسيًا محكوم عليه بالإعدام طعن في الحكم بحقه أمام المحكمة العليا في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وبعد مثوله أمام المحكمة، رُفض طعنه في 9 يناير/كانون الثاني 2024.[109] يُعتقد أنّ حكم الإعدام بحقه ظلّ ساريًا حتى نهاية 2024 في غياب أي معلومات تثبت العكس أو تشير إلى احتمال تنفيذ عقوبة الإعدام بحقه. تعتقد منظمة العفو الدولية أنّ حكم الإعدام ظلّ ساريًا بحق شخص واحد على الأقل في بيلاروس مع نهاية عام 2024.[110]

---

[106] Human Rights Center Viasna, “Rico Krieger returns to Germany after Belarusian death sentence”, 5 August 2024, https://spring96.org/en/news/115910; BBC, “Belarus sentences German medic to death, activists say”, 19 July 2024, https://www.bbc.com/news/articles/c06ke3p0pz8o.

[107] BBC, “Belarus pardon for German hints at wider prisoner swap”, 30 July 2024, https://www.bbc.com/news/articles/ce78xl8r2xlo.

[108] The Insider, “Russia exchanges spies for political prisoners Gershkovich, Kara-Murza, Whelan, Yashin, Kurmasheva, Chanysheva, Orlov released”, 1 August 2024, https://theins.ru/en/news/273542

[109] Human Rights Center Viasna, “Human rights situation in Belarus. July 2024”, 8 August 2024, https://spring96.org/en/news/115947

[110] ومع ذلك، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من وضع فيكتور سرهيل، الذي حُكم عليه بالإعدام في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019. بعد أن رفضت المحكمة العليا استئناف فيكتور سرهيل في 31 يناير/كانون الثاني 2020، ظل وضعه منذ ذلك الحين محاطًا بالسرية، https://spring96.org/en/news/110810

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- وصلت عمليات الإعدام المُسجَّلة إلى أعداد مُقلقة في ثلاثة بلدان؛ إذ بلغ العدد في إيران أعلى مستوياته منذ عام 2015، بينما وصلت العمليات التي نُفِّذَت في المملكة العربية السعودية إلى عدد لم يُسجَّل قبلًا في أي عام.
- بلغ عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في اليمن أكثر من ضِعف العدد المُسجَّل في عام 2023، وتَضاعَف العدد المُسجَّل في العراق أربع مرات تقريبًا عن العام السابق.
- نفذت عُمان أولى عمليات الإعدام التي عُلِم بها منذ 2021.
- كانت الحكومة المغربية آخر حكومات المنطقة التي تصوت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام.

البلد	عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024
الأردن	0	7+	223+
إسرائيل (ألغت عقوبة الإعدام عن الجرائم العادية فقط)	0	0	0
الإمارات العربية المتحدة	0	1+	+
إيران	972+[111]	+	+
البحرين	0	0	26[112]
تونس	0	12+	148
الجزائر	0	8	262+
سوريا	+	+	+
العراق	63+	200+	8,000+
عُمان	3	0	+
فلسطين (دولة فلسطين)[113]			
قطر	0	0	1+
الكويت	6	7+	32+
لبنان	0	2+	78
ليبيا	0	11+[114]	+
مصر	13	365[115]	+

[111] تعاونت منظمة العفو الدولية عن كثب مع مركز عبدالرحمن برومند في رصد أعداد عام 2024، التي أُستُخلِصَت من مصادر مفتوحة، من بينها منظمات أخرى لحقوق الإنسان خارج إيران. وتلقت منظمة العفو الدولية أيضًا معلومات من منظمة حقوق الإنسان الإيرانية حول عمليات الإعدام المُنفَّذة في 2024.

[112] Bahrain Center for Human Rights, "Bahrain: Joint Letter on Human Rights Priorities to All Member States of the United Nations General Assembly", 25 September 2024, https://bahrainrights.net/?p=136999

[113] الأرقام غير متوفرة بسبب النزاع.

[114] من المُرجَّح أن يكون عدد أحكام الإعدام الصادرة أعلى بكثير من هذا العدد؛ إذ لا تعكس هذه الأرقام سوى عمليات الإعدام التي عُلِم بها في غرب ليبيا الذي يخضع لسيطرة حكومة الوحدة الوطنية. أما في المناطق الخاضعة بحكم الأمر الواقع لسيطرة الجماعة المسلحة المعروفة باسم القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا، فقد أدانت المحاكم العسكرية أشخاصًا وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن والإعدام في محاكمات مغلقة، لم يُسمَح لأي شخص من العامة بحضورها، حتى أسر المتهمين.

[115] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية؛ كما استشارت منظمة العفو الدولية جمعيتين حقوقيتين أخريين من مصر، وهما المفوضية المصرية للحقوق والحريات والجبهة المصرية لحقوق الإنسان.

البلد	عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2024	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2024
المغرب والصحراء الغربية	0	2+	88[116]
المملكة العربية السعودية	345+	+	71+
اليمن	38+	152+	233+

في عام 2024، الذي شهدت خلاله منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نزاعات مسلحة طاحنة وأزمات واضطرابات مُدمِّرة، سواءً كانت قد اندلعت في الآونة الأخيرة أو طال أمدها، كانت عقوبة الإعدام لا تزال إحدى أبرز الأدوات المفضلة لدى الكثير من الحكومات لفرض سيطرتها وتضييق الخناق على المعارضة. فقد أدى الإصرار على توقيع هذه العقوبة القاسية على المُدانين بجرائم ذات صياغة مُبهَمة تتعلق بالإرهاب والأمن، وكذلك تطبيقها للمعاقبة بصورة قاسية على ممارسة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات، إلى ارتفاع هائل في أعداد عمليات الإعدام المعروف بتنفيذها، ليصل إجمالي عدد العمليات على مستوى المنطقة إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من عشرة أعوام. وكان استخدام عقوبة الإعدام لا يزال يُلحِق أضرارًا غير متناسبة بالأفراد المنحدرين من أقليات دينية وعرقية وهؤلاء المنتمين إلى فئات اقتصادية واجتماعية محرومة. وكثيرًا ما كانت تُوقَّع العقوبة وتُنفَّذ عمليات الإعدام على نحو ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية، بما فيها تلك التي يقتصر بموجبها استخدام عقوبة الإعدام للمعاقبة على "أشد الجرائم خطورة" (التي يمكن تفسيرها بأنها جرائم القتل العمد)؛ وجاء ذلك، في كثير من الأحيان، بعد إجراءات قضائية فادحة الجور أمام شتى أنواع المحاكم، بما فيها المحاكم الخاصة والعسكرية.

وشهد عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة ارتفاعًا مُقلقًا في 2024؛ إذ ارتفع عدد عمليات الإعدام بواقع 369 عملية أو بنسبة 34% على أساس سنوي ليصل إلى 1,442 عملية خلال العام، مقارنةً بـ 1,073 عملية في 2023؛ ويرجع هذا الارتفاع المستمر، الذي تشهده الأعداد الإجمالية السنوية للعمليات المُنفَّذة في المنطقة منذ عام 2020، بصفة أساسية إلى ارتفاع الأعداد الإجمالية السنوية للعمليات المُسجَّلة في ثلاثة بلدان. ففي إيران، أعدمت السلطات ما لا يقل عن 972 شخصًا، ليرتفع إجمالي عدد عمليات الإعدام في العام بنسبة 14%، مقارنةً بـ853 عملية في عام 2023، وما يمثل أعلى عدد مُسجَّل منذ عام 2015. وفي العراق، كان عدد عمليات الإعدام التي عُلِم تنفيذها (63 عملية على الأقل) أعلى أربع مرات، مقارنةً بالعدد المرصود في 2023 (16 عملية على الأقل)، ليصل إلى أعلى مستوياته المُسجَّلة منذ عام 2019. وازداد لجوء سلطات المملكة العربية السعودية إلى تنفيذ عمليات الإعدام بمقدار الضِعف خلال العام (ليصل العدد إلى 345 عملية على الأقل)، مقارنةً بالعام السابق (172 عملية)؛ لتسجل بذلك منظمة العفو الدولية أعلى عدد رصدته في المملكة على الإطلاق في أي عام مضى.

وشكَّلت عمليات الإعدام المُنفَّذة في هذه البلدان الثلاثة وحدها 96% من جميع العمليات المُسجَّلة في المنطقة، بينما استأثرت إيران وحدها بـ67% منها. وعُلِم أن خمسة بلدان أخرى، من أصل 18 بلدًا أبقى على عقوبة الإعدام للمعاقبة على الجرائم العادية،[117] قد نفذت عمليات إعدام في عام 2024، وشهدت ارتفاعًا طفيفًا في أعدادها مقارنةً بأعداد عام 2023. ففي مصر، نفذت السلطات 13 عملية إعدام، ليرتفع العدد من ثماني عمليات في عام 2023، بينما سُجِّل تنفيذ ست عمليات إعدام في الكويت، مقابل خمس عمليات في العام السابق. وفي اليمن، كان عدد عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها أعلى الأعداد التي سجلتها المنظمة منذ عام 2011. وعُلِم أن سلطات عُمان قد أعدمت أشخاصًا للمرة الأولى منذ عام 2021. ونظرًا إلى استمرار الأزمة التي تشهدها كلٌ من سوريا وفلسطين (دولة فلسطين)، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكُد من عدد عمليات الإعدام، إلا أنها تعتقد أن تنفيذ العمليات وإصدار أحكام الإعدام لا يزالان مستمرين.

وعُلِم أن المحاكم في أرجاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أصدرت خلال العام ما لا يقل عن 773 حكمًا جديدًا بالإعدام، ما يمثل انخفاضًا بنسبة 19% مقارنةً بعام 2023 (950 حكمًا). ويُعزى انخفاض الأعداد المُسجَّلة بصفة أساسية إلى تراجع العدد السنوي للأحكام الصادرة في مصر إلى 365 حكمًا في 2024 مقابل 538 حكمًا على الأقل في 2023. وعلى جانب آخر، ارتفع عدد الأشخاص المعروف أنهم تحت طائلة حكم الإعدام بنسبة 45% في العراق، مقارنةً بالعام السابق (من 138 شخصًا على الأقل إلى 200 شخص على الأقل)، بينما ازداد العدد بما يقرب من الضِعف في اليمن من 81 شخصًا على الأقل إلى 152 شخصًا.

---

[116] Morocco World News, "Morocco Votes in Favor of UN Death Penalty Moratorium After 17 Years of Abstention", 18 December 2024, https://www.moroccoworldnews.com/2024/12/167065/morocco-votes-in-favor-of-un-death-penalty-moratorium-after-17-years-of-abstention/

[117] إضافةً إلى ذلك، ألغت إسرائيل عقوبة الإعدام للمعاقبة على جرائم القتل، لكنها أبقت عليها للمعاقبة على بعض الجرائم المرتكبة في ظروف استثنائية.

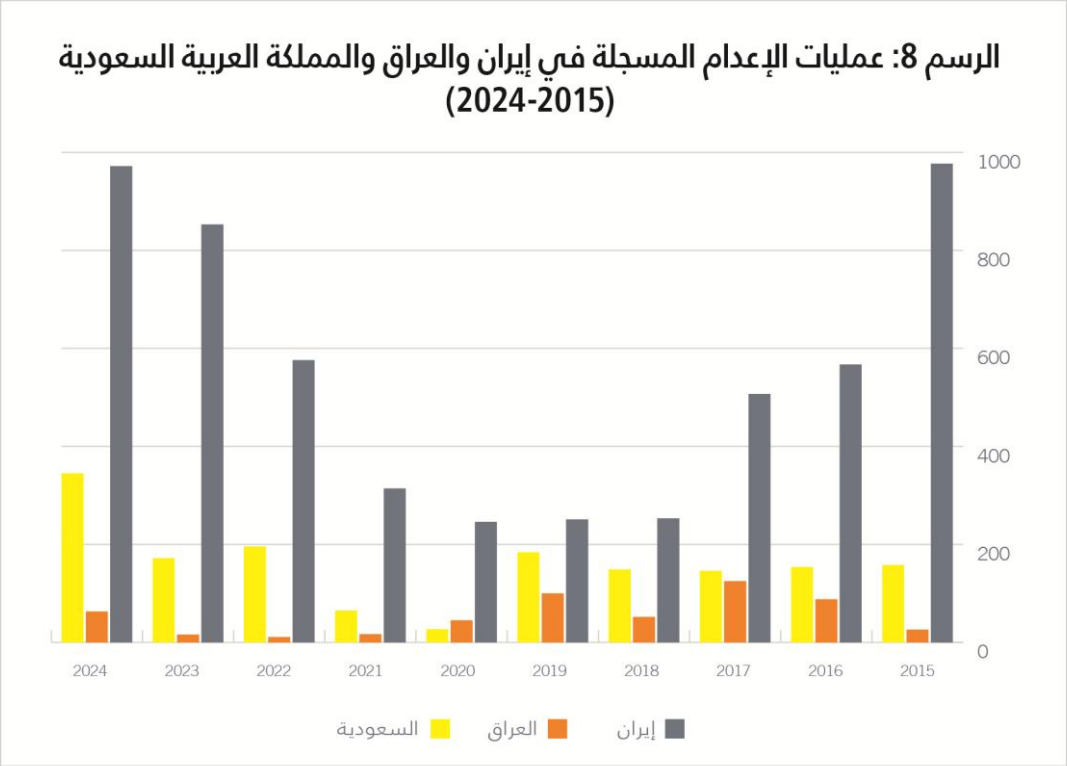

وكان أكثر من نصف عمليات الإعدام المُسجَّلة في **إيران** (972) قد نُفِّذ للمعاقبة على أفعال لا ينبغي أن يُعاقَب عليها بالإعدام بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمخدرات والتهم ذات الصياغة المُبهَمة والفضفاضة على نحو بالغ، والتي لا تتماشى مع مبدأ المشروعية مثل "الحرابة" و"الإفساد في الأرض". وكان قد نُفِّذ على الأقل 52% من عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2024 (505 عمليات) بحق أشخاص أُدِينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات، ليستمر بذلك الاتجاه الصعودي الباعث على القلق، والذي سُجِّل منذ أن أعادت السلطات في 2021 إعمال السياسة العقابية المُشدَّدة تجاه قضايا المخدرات، ما ترتب عليه تكثيف استخدامها لعقوبة الإعدام على نحو غير مشروع، في محاولة غير فعَّالة تشوبها الأخطاء لوضع حدٍ لاستخدام المخدرات والاتِّجار فيها، ولمواصلة استخدامها للعقوبة باعتبارها أداةً للقمع.

واستمر إصدار أحكام الإعدام وتنفيذ عمليات الإعدام على نحو تعسفي ينتهك الحق في الحياة؛ على إثر محاكمات فادحة الجور أمام المحاكم الثورية. وتفتقر هذه المحاكم إلى الاستقلالية، وتعمل تحت تأثير أجهزة الأمن والمخابرات، واعتادت على الأخذ بـ"الاعترافات" المُنتَزعة قسرًا تحت وطأة التعذيب لإصدار أحكام بالإدانة والإعدام.[118]

واستمر تضرُّر الأقليات، التي تتعرض للقمع في إيران لا سيما أبناء المجتمعات الكردية والبلوشية والأفغانية، على نحو غير متناسب؛ من جراء استخدام عقوبة الإعدام؛ فقد شكَّلت عمليات الإعدام المُنفَّذة بحق البلوشيين 10% على الأقل من جميع العمليات، في حين هم يمثلون نحو 5% فقط من سكان إيران.[119] وعلى وجه الخصوص، شهد عدد الأفغان والمنحدرين من أصول أفغانية الذين أُعدِموا في 2024 ارتفاعًا شديدًا؛ إذ ارتفع العدد إلى 80 شخصًا، مقارنةً بـ25 شخصًا في 2023، وقد أُعدِم نصفهم تقريبًا على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. ويتزامن ارتفاع عمليات الإعدام مع تصعيد السلطات الإيرانية لاستخدامها لغة مهينة ومفعمة بالكراهية تجاه الأفغان ومعاملتها إياهم على نحو يجردهم من إنسانيتهم.[120]

وواصلت السلطات الإيرانية استخدامها لعقوبة الإعدام أيضًا لمعاقبة الأشخاص الذين أعربوا عن تحديهم أو يُعتقَد أنهم أعربوا عن تحديهم لمؤسسة جمهورية إيران الإسلامية وأيديولوجياتها السياسية والدينية خلال انتفاضة "المرأة

---

[118] انظروا أيضًا Amnesty International, "' Don't let them kill us': Iran's relentless execution crisis since the 2022 uprising" (MDE 13/7869/2024), 4 April 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/7869/2024/en/

[119] ومن بين أمثلة أخرى، انظروا Amnesty International, "Iran: Kurdish dissident sentenced to death in Iran: Verisheh Moradi" (Urgent Action, MDE 13/8788/2024), https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/8788/2024/en/؛ 26 November 2024 منظمة العفو الدولية، إيران: إعدام متظاهر من ذوي الإعاقة العقلية ومعتقل كردي بعد تعذيبه، في انحدار إلى مستويات جديدة من القسوة، 25 يناير/كانون الثاني 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/01/iran-executions-of-protester-with-mental-disability-and-kurdish-man-mark-plunge-into-new-realms-of-cruelty/

[120] https://x.com/AmnestyIran/status/1846847027902108028

- الحياة - الحرية" التي اندلعت بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2022. وفي 2024، أعدمت السلطات شخصين على الأقل على خلفية المشاركة في تظاهرات، أحدهما كان شابًا لديه إعاقة عقلية، وذلك بعد مثولهما في محاكمتين جائرتين استندتا إلى "اعترافات" مُنتزَعة تحت وطأة التعذيب. وكان العديد من الأشخاص الآخرين لا يزالون تحت طائلة الحكم بالإعدام، على خلفية المشاركة في تظاهرات، بحلول نهاية العام.[121]

علاوةً على ذلك، وجهت السلطات إلى المدافعات عن حقوق الإنسان تهمًا يُعاقَب عليها بالإعدام، استنادًا إلى دوافع سياسية. وحُكِم بالإعدام على ناشطة حقوق المرأة شريفة محمدي في يونيو/حزيران 2024[122] وعاملة الإغاثة الإنسانية الكردية بخشان عزيزي في يوليو/تموز 2024.[123]

وقد أصدرت السلطات أحكامًا بالإعدام وأعدمت ما لا يقل عن أربعة أشخاص كانوا دون سن 18 عامًا في وقت وقوع الجريمة، بينما ظل عشرات الأشخاص الآخرين محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام.[124]

وفي **العراق**، شملت جميع عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها أشخاصًا مدانين بجرائم متعلقة بالإرهاب، في ظل بواعث القلق حيال وقوع انتهاكات للحق في المحاكمة العادلة ومزاعم حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "الاعترافات". وفي عدة حالات، أُعدِمَت مجموعات من الأشخاص في الوقت ذاته في عمليات إعدام جماعي. ولم يتلقَ الممثلون القانونيون للمُدانين ولا أفراد أسرهم أي إخطار بمواعيد تنفيذ عمليات الإعدام بحقهم.[125] تلقت منظمة العفو الدولية معلومات لم تتمكن من التحقق منها بشكل مستقل، تفيد بإعدام 30 شخصًا آخرين في نفس الوقت سرًا بالناصرية في 20 يونيو/حزيران، إلا أن وزارة العدل أنكرت النبأ في بيانها.[126] ومن بين أحكام الإعدام الجديدة البالغ عددها 181 والتي عُلِم أنها صدرت عن المحاكم العراقية، أُصدِر 40 حكمًا على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب، و19 على خلفية جرائم قتل و122 على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، صدر 11 منها بحق مواطنين أجانب.

أما في منطقة كردستان العراق، فقد استمر الالتزام بقرار وقف مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام. وأفادت المعلومات الرسمية التي تلقتها منظمة العفو الدولية بأن 471 شخصًا، من بينهم 22 امرأةً، كانوا من بين المحكوم عليهم بالإعدام اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

وعلى الرغم من الوعود المتكررة بالحد من استخدام عقوبة الإعدام، زاد لجوء **المملكة العربية السعودية** إلى عمليات الإعدام، في كثير من الأحوال، بعد إجراءات قضائية لم تُلبِ المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وغير ذلك من الضمانات الدولية التي تجب مراعاتها في جميع القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام. وأظهرت مُسوَّدة مُسرَّبة لمشروع نظام العقوبات التعزيرية الذي يجري إعداده في المملكة العربية السعودية، وقد حلَّلتها منظمة العفو الدولية، أن النظام ينصُّ على اعتبار عقوبة الإعدام عقوبةً أساسيةً لمجموعةٍ من الجرائم، بما فيها عدة جرائم لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب عقوبات السجن والغرامة، بينما لا يزال يُمكَّن القضاة بموجبه من استخدام سلطتهم التعزيزية في إصدار أحكام الإعدام.[127]

ونُفِّذ أكثر من ثلث جميع عمليات الإعدام المُسجَّلة في المملكة العربية السعودية خلال 2024 على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات (122)، مقارنةً بعمليتين فقط سُجِّلَتَا في 2023. وشكَّلت عمليات الإعدام المُنفَّذة على خلفية جرائم القتل 139 عملية أو 40% من إجمالي عدد العمليات، وشكَّلت تلك المُنفَّذة على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب 50 عملية أو 14%، بينما نُفِّذَت 28 عملية أو 8% من إجمالي العمليات على خلفية جرائم أخرى اشتملت على القتل. وتضمنت قضايا أخرى الاعتداء الجنسي (1) وتعاطي المخدرات والاغتصاب (2) والاختطاف والسرقة والاغتصاب (2) والاختطاف والاغتصاب (1). وشكَّل الأجانب 41% من عدد الأشخاص المُنفَّذ بحقهم الإعدام (140 شخصًا)، من بينهم 93 شخصًا أو 66% أُدِينوا بجرائم متعلقة بالمخدرات. وظل ما لا يقل عن 50 رجلًا، أغلبهم مصريون، محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في سجن تبوك، بعد إدانتهم بجرائم متعلقة بالمخدرات.[128]

---

[121] Amnesty International, “Iran: Further Information: Risks of Further Protest-Related Executions” (Urgent Action, MDE 13/8873/2024), 19 December 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/8873/2024/en/

[122] Amnesty International, “Iran: Woman Rights Defender at Risk of Execution: Sharifeh Mohammadi” (Urgent Action, MDE 13/8506/2024), 9 September 2024 https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/8506/2024/en//

[123] Amnesty International, “Iran: Kurdish Woman Activist Sentenced to Death: Pakhshan Azizi” (Urgent Action, MDE 13/8585/2024), 30 September 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/8585/2024/en/

[124] Amnesty International, “Iran: Youth Arrested at 17 at Risk of Imminent Execution: Mohammad Reza Azizi” (Urgent Action, MDE 13/8673/2024), 24 October 2024 https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/8673/2024/en/

[125] منظمة العفو الدولية، "العراق: إعدام 13 شخصًا على الأقل على خلفية انعدام مروّع للشفافية"، 25 أبريل/نيسان 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/04/iraq-at-least-13-people-executed-amid-alarming-lack-of-transparency/

[126] The New Arab, “Iraqi ministry of justice denies allegations of 'secret executions'”, 16 July 2024, https://www.newarab.com/news/iraqi-justice-ministry-denies-allegations-secret-executions

[127] منظمة العفو الدولية، السعودية: مانيفستو للقمع: يجب أن يعزّز نظام العقوبات السعودي المرتقب حقوق الإنسان بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية، (رقم الوثيقة: MDE 23/7783/2024)، 19 مارس/آذار 2024، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7783/2024/ar/

[128] منظمة العفو الدولية، السعودية: تسجيل أعلى حصيلة إعدامات منذ عقود بعدما أعدمت السلطات 198 شخصًا، 28 سبتمبر/أيلول 2024، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/09/saudi-arabia-highest-execution-toll-in-decades-as-authorities-put-to-death-198-people/

وواصلت السلطات السعودية استخدامها لعقوبة الإعدام كسلاح لإسكات المعارضة السياسية ومعاقبة مواطنين منتمين للأقلية الشيعية في البلاد أيَّدوا التظاهرات "المُناهِضة للحكومة" التي أُقِيمَت بين عامي 2011 و2013. وفي أغسطس/آب، أعلنت وكالة الأنباء السعودية إعدام عبد المجيد النمر، بسبب جرائم متعلقة بالإرهاب وقعت على خلفية الانضمام إلى تنظيم القاعدة. ومع ذلك، تبيَّن من وثائق المحكمة، التي حلَّلتها منظمة العفو الدولية، أنه أُتُّهِم في بادئ الأمر بـ"السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللُحمة الوطنية من خلال المشاركة في المظاهرات ... وتأييده للأعمال التخريبية وترديد الهتافات المناوئة للدولة والمُسيئة لولاة الأمر"، من بين تهم أخرى. ويُبيّن التعارض في التهم التي أعلنتها وكالة الأنباء السعودية وبين وثائق المحكمة المتعلقة بمحاكمة النمر الانعدام اللافت للشفافية في الإجراءات القضائية في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام.

واستمر شخصان، كانا دون سن 18 عامًا وقت وقوع جرائم مزعومة، في مواجهة الإعدام، بما في ذلك على خلفية جرائم تتعلق بمشاركتهما في تظاهرات مناهضة للحكومة، وذلك بعد الحكم عليهما بالإعدام إثر محاكمات فادحة الجور استندت، في المقام الأول، إلى "اعترافات" مُنتزَعة تحت وطأة التعذيب.[129]

وازداد لجوء سلطات **اليمن** لإعمال عقوبة الإعدام خلال 2024. وأُعدِم ما لا يقل عن 38 شخصًا في أرجاء البلاد، ليزداد العدد بواقع 23 شخصًا عن العدد المسجَّل في 2023. ونُفِّذَت جميع عمليات الإعدام المُسجَّلة على خلفية القتل، باستثناء عملية إعدام واحدة نُفِّذَت على خلفية واقعة اغتصاب طفل. ونفذت الحكومة المُعترَف بها دوليًا عددًا متزايدًا من عمليات الإعدام في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولم تُنفِّذ سلطات الأمر الواقع الحوثية سوى عملية واحدة من عمليات الإعدام المُسجَّلة، ولكن من المُحتمَل أن المزيد من العمليات قد نُفِّذ.

وازداد عدد أحكام الإعدام الجديدة التي عُلِم بصدورها في اليمن (152 حكمًا على الأقل) بواقع الضِعف تقريبًا، مقارنةً بالعدد المُسجَّل في العام السابق (81 حكمًا على الأقل). وصدر أكثر من نصف هذه الأحكام (99 حكمًا) على خلفية جرائم متعلقة بالأمن والنزاع الدائر، و29 حكمًا على خلفية جرائم انطوت على القتل و22 حكمًا على خلفية أفعال جنسية لا تُشكِّل جرائم مُعترَف بها دوليًا، بما في ذلك العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين بالتراضي، وحكم واحد صدر على خلفية جريمة الاتِّجار في المخدرات وآخر صدر على خلفية واقعة اختطاف واغتصاب. وأصدرت سلطات الأمر الواقع الحوثية أحكام إعدام (65 حكمًا) على خلفية جرائم متعلقة بالأمن والنزاع الدائر، بواقع ضِعف عدد تلك التي أصدرتها الحكومة المُعترَف بها دوليًا (34 حكمًا).

[129] منظمة العفو الدولية، "السعودية: شابان يواجهان خطر الإعدام الوشيك: عبدالله الدرازي وجلال لباد"، (MDE 23/7363/2023)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2023، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/7363/2023/ar/

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2024

يقتصر هذا التقرير على تغطية الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام، ولا يتضمن أرقامًا عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتكتفي منظمة العفو الدولية بإعطاء الأرقام التي تستطيع التأكد منها على نحوٍ معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها بكثير. حيث تتعمد بعض الدول التستُّر على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تُسجّل دول أخرى بياناتٍ عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تُتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقمٍ يلي اسم بلدٍ ما – على سبيل المثال، العراق (+63) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية تأكَّدت من تنفيذ 63 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في العراق، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 63. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلدٍ ما بدون رقم – على سبيل المثال، فيتنام (+) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحقَّقت من تنفيذ إعدامات أو من صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقمٍ ذي مصداقية للحد الأدنى. وعند حساب الأعداد الإجمالية العالمية والإقليمية، فإن علامة "+" حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2024

الصين آلاف الحالات

إيران +972

السعودية +345

العراق +63

اليمن +38

الصومال +34

الولايات المتحدة الأمريكية 25

مصر 13

سنغافورة 9

الكويت 6

عُمان 3

أفغانستان +

كوريا الشمالية +

سوريا +

فيتنام +

أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2024

الصين آلاف الحالات

مصر 365

العراق +200

نيجيريا +186

بنغلاديش +165

اليمن +152

فيتنام +150

الهند 139

جمهورية الكونغو الديمقراطية +125

باكستان +117

تايلند 115

إندونيسيا +85

السودان +30

الولايات المتحدة الأمريكية 26

سري لنكا +25

ماليزيا 24

موريتانيا +23

الصومال +17

مالي 16+

النيجر 16+

تنزانيا 12+

تونس 12+

ليبيا 11+

الجزائر 8

الأردن +7

الكويت +7

ميانمار +7

غانا 6

سنغافورة 5

إثيوبيا +3

جنوب السودان +3

اليابان 3

كينيا 3

لاوس +2

لبنان +2

المغرب/الصحراء الغربية +2

أوغندا +2

الإمارات العربية المتحدة +1

بيلاروس 1

بوتسوانا 1

ترينداد وتوباغو 1

أفغانستان +

إيران +

كوريا الشمالية +

السعودية +

سوريا +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

ألغى ما يقرب من ثلاثة أرباع دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 113

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 9

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 23

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي: 145

دول واصلت تطبيق العقوبة: 54

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، استونيا، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، توفالو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شمال مقدونيا، صربيا، غابون، غينيا، غينيا بيساو، الفاتيكان، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كازاخستان، كمبوديا، كوت ديفوار، الكونغو، كندا، كوستاريكا، كوسوفو، كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، هايتي، هندوراس، هولندا، اليونان.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية: [130]

إسرائيل، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، زيمبابوي، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غينيا الاستوائية.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرًا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، أو أكثر ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

إريتريا، إسواتيني، بروناي دار السلام، تنزانيا، تونس، تونغا، الجزائر، جزر الملديف، روسيا[131]، سري لنكا، طاجيكستان، غانا، غرينادا، كاميرون، كوريا الجنوبية، كينيا، لاوس، ليبيريا، مالي، المغرب/الصحراء الغربية، ملاوي، موريتانيا، النيجر.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

اثيوبيا، الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وباربودا، إندونيسيا، أوغندا، إيران، باربادوس، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بيلاروس، بيليز، تايلند، تايوان، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، دومينيكا، سانت فنسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، الصومال، الصين، العراق، عُمان، غامبيا، غيانا، فلسطين (دولة فلسطين)، فيتنام، قطر، كوبا، كوريا الشمالية، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، ميانمار، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

---

[130] لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من 10 سنوات

[131] فرضت روسيا وقفًا على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. يمكن للدول أن تصبح طرفًا في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفًا في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفًا فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظًا بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، توغو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شمال مقدونيا، شيلي، صربيا، غابون، غامبيا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فلسطين (دولة فلسطين)، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا،كوت ديفوار، كوستا ريكا، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر ،مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، اليونان. (المجموع: 29)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظًا بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، الجمهورية الدومنيكية، شيلي، فنزويلا، كوستا ريكا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام[132]

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفًا في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان. (المجموع: 46).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان (المجموع: 45).

دول وقعت ولم تصدِّق: أذربيجان (المجموع: 1).

[132] في 16 سبتمبر/أيلول 2022، لم تعد روسيا من الدول الموقعة على المعاهدة.

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 179/79 المُتخذ في 17 ديسمبر/كانون الأول 2024

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها العاشر بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام، وذلك بموافقة أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكانت الدول الراعية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 179/79 المُتخذ في 17 ديسمبر/كانون الأول 2024:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تشيلي، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، الدنمارك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، اليونان. (المجموع: 70)

الأصوات المؤيدة – أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركمانستان، تركيا، تشاد، تشيلي، توغو، توفالو، تونس، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، الجزائر، جزر سليمان، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومينيكية، جنوب إفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدنمارك، رواندا، روسيا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، سريلانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، صربيا، الصومال، طاجيكستان، الغابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوريا الجنوبية، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، كينيا، لاتفيا، لبنان، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالاوي، مالطا، مالي، ماليزيا، المجر، مدغشقر، المغرب/الصحراء الغربية، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هولندا، اليونان. (المجموع: 130)

الأصوات المعارضة – إثيوبيا، إيران، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بربادوس، بروناي دار السلام، بليز، بوتسوانا، ترينيداد وتوباغو، تونغا، جامايكا، جزر الملديف، سانت فنسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، السودان، الصين، العراق، عمان، قطر، كوريا الشمالية، الكويت، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن. (المجموع: 32)

الممتنعون عن التصويت – إسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، باهاماس، بنغلاديش، بوروندي، بيلاروس، تايلاند، تنزانيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، غيانا، غينيا، فيتنام، الكاميرون، كوبا، لاوس، ليسوتو، النيجر، نيجيريا. (المجموع: 22)

غير الحاضرين – أفغانستان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، دومينيكا، السنغال، سوريا، غرينادا، فنزويلا. (المجموع: 9)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

معلومات الاتصال

info@amnesty.org

www.facebook.com/
AmnestyArabic

@AmnestyAR

amnesty.or/ar

منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House
Easton Street 1
London WC1X 0DW,

أحكام وعمليات الإعدام

في 2024

أظهر رصد منظمة العفو الدولية لاستخدام عقوبة الإعدام حول العالم 1,518 عملية إعدام عُلم بتنفيذها، في عام 2024، بزيادة بنسبة 32% من 1,153 في عام 2023. وللعام الثاني على التوالي، بلغ عدد البلدان التي نفذت عمليات إعدام أدنى حدّ مسجّل.

ويرجع هذا الارتفاع الحاد في عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها حول العالم إلى الارتفاع الكبير في الأعداد المسجلة في إيران والسعودية والعراق، حيث زادت عمليات الإعدام من 1,041 في عام 2023 إلى 1,380 في عام 2024. ويشكل هذا ما يقرب من 91% من جميع عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها على مستوى العالم.

ومقارنة بعام 2023، سُجلت زيادات كبيرة في عمليات الإعدام في سنغافورة ومصر واليمن، بينما سُجّل انخفاض طفيف في الصومال. واستمر استخدام سرية الدولة وغير ذلك من الممارسات التقييدية، في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، من بين دول أخرى، في عرقلة إجراء أي تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام.

سجّلت منظمة العفو الدولية 637 عملية إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، مشكّلةً أكثر من 42% من جميع عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها. وفي حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر استخدام عقوبة الإعدام لجرائم لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" (الجرائم التي تنطوي على القتل العمد)، نفّذت أربعة بلدان على الأقل - إيران والسعودية وسنغافورة والصين – عمليات إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في عام 2024. لم تتوفّر أي معلومات مُثبتة عن فيتنام.

ومع ذلك، أحرز العالم بعض التقدم نحو إلغاء عقوبة الإعدام. انضمت زامبيا إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام بينما ألغت زيمبابوي عقوبة الإعدام على الجرائم العادية. كما صوّت أكثر من ثلثي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة العاشر بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء.

رقم الوثيقة: **ACT 50/8976/2025**
أبريل 2025
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية